

فرح

نشرة فصلية إعلامية تصدر عن رابطة أصدقاء كمال جنبلاط
«بعضهم يستجدي الألم، ويمتّع نفسه بالشقاء لكي يصل...
ولكن طريق الفرحة هي أكمل وأجدي... كل شيء هو فرح... هو فرح»



FRIENDS OF KAMAL JOUMBLATT ASSOCIATION
www.kamaljoumblatt.com

فرح

ايلول 2021

العدد 54

رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

المحتوى

- ملح الارض: النزوح السوري الى لبنان وتداعياته: اعباء لم يعد لبنان قادراً على تحملها!! – عباس خلف
- مع الاحداث: مستغلو الطائفية في لبنان هم الداء، وبناء دولة المواطنة هو الدواء – سعيد الغز
- مقال سياسي : السياسة تعاسة كبيرة في لبنان – د. يقظان التقي
- مقال اقتصادي: كيف يمكن استخدام حقوق السحب الخاصة التي خصصها صندوق النقد الدولي للبنان؟ – د. نسيب غبريل
- دراسة: مناقشة اولية لمشاريع الفدرالية المقترحة – د. محمد شيا
- نافذة على فكر كمال جنبلاط:
 - آراء ومواقف:
 - بهذا تحيا الديمقراطية السياسية وتنمو
 - خط الاستقامة
 - من اقواله:
 - صوت لبنان المقيم الى لبنان المهاجر
 - الحرية جوهر كينونة الانسان وجوهر العقل البشري
 - مطالب ومشاريع اصلاحية: هذا ما نفعله اذا حكمنا لبنان

علوم وتكنولوجيا: ثورة في تقنيات التهوية لتجنب الامراض وتسريع الخروج من الاغلاق – جريدة النهار
في 2021/8/28

صحة وغذاء: ماذا يجب ان تفعل اذا اصبت بعدوى اختراق "كورونا" – جريدة الجمهورية في
2021/8/27

اخبار الرابطة

من الصحافة اخترنا لكم :

- المسالك والممالك... والمهالك – سمير عطالله – جريدة النهار في 2021/9/1
- معركة الخبث والتفاهة وحرب التحديّات المصيرية - رفيق خوري – جريدة نداء الوطن في 2021/9/4
- الشرق الأوسط... بين "العبثية" والسياسات "الرمادية" - إياد أبو شقرا – جريدة الشرق الأوسط – في 2021/9/5
- "الفقر متعدد الأبعاد" ومصيبة اللبنانيين مع أثريائهم (تحليل) - حسام عيتاني – جريدة الشرق الأوسط – في 2021/9/4
- لبنان بأمس الحاجة إلى برنامج طارئ لإرساء الاستقرار - عامر بساط – مركز كارنيغي
- Lebanese Lawyers Sue UK-Registered Company Over Beirut Port Blast - Financial Times - 22 Aug 2021
- Middle Eastern leaders have learnt not to count on the US - Financial Times - 1 Sept 2021
- Shifting geopolitics offer glimmer of hope for Lebanon's new government – David Gardner – 15 Sept 2021

● ملاحظة: المقالات والدراسات التي تنشر في "فرح" تعبّر عن آراء كاتبها

- ملح الارض: النزوح السوري الى لبنان وتداعياته: اعباء لم يعد لبنان قادراً على تحملها!! - عباس خلف

حرصت رابطة اصدقاء كمال جنبلاط منذ تأسيسها سنة 2010، على مواكبة الاحداث الطارئة في لبنان ودنيا العرب ومنطقة الشرق الاوسط خاصة . وكانت تأمل ان تتكلم الثورات العربية اللاعنفية بالنجاح وتحقق للشعوب العربية امانها المشروعة في الديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة، لكن اصرار الانظمة الديكتاتورية على ممارسة سياسة القمع والقتل والتدمير، سمح لقوى اقليمية ودولية ان تتدخل ، وتعسكر الثورات خاصة في سوريا التي واجهت مأساة حقيقية شنتت الشعب السوري.

في مواجهة هذه المأساة ، والتنبه لمخاطرها على سوريا وبلدان الجوار ، نظمنا بتاريخ 24 كانون الثاني 2013، ندوة بعنوان : "النازحون من سوريا الى لبنان : مشكلة آخذة بالتفاقم، كيف سنواجهها" شارك فيها النائب وائل أبو فاعور ، الدكتور سامي نادر والدكتور ملحم خلف . يومها مع الاسف، لم تجد تحذيراتنا أذناً صاغية ، واستمرت المأساة وازدادت تعقيداً وخطورة ، وترتبت عليها تداعيات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وصحية وتربوية من الصعب جداً تحمل نتائجها.

ومن مراقبتنا لهذه الاحداث وانعكاساتها، ظهر جلياً ان تزايد اعداد النازحين بأبعادها الخطيرة اصبحت تشكل احدى ابرز القضايا التي تواجه دول المنطقة وشعوبها وتشغل بال المسؤولين في العالم للبحث عن حلول لها، لم تعط ثمارها المرجوة حتى الآن.

من هنا ، كان قرارنا في الرابطة ان نجعل قضية النزوح من سوريا والعراق بأسبابها وتداعياتها عنواناً لمؤتمر الرابطة السنوي في 2014/12/04، وقد حرصنا على اختيار نخبة من اهل المسؤولية والاختصاص والخبرة من لبنان والاردن والمانيا، ممن كانت لهم بحكم مواقعهم ومسؤولياتهم وتجاربهم قدرة على تسليط الضوء على مختلف نواحي القضية المعالجة ، ومحاولة تقديم اقتراحات وحلول من شأنها المساعدة في الحد من المخاطر والتداعيات، وربما معالجة الاسباب التي كانت وراء نشوب ازمة النزوح. وقلت يومها في كلمتي لافتتاح المؤتمر ما يلي:

ان حجم مشكلة النزوح وأثارها الخطيرة على وجود لبنان كدولة وككيان مستقل وشعب موحد ، يتطلب برأينا تنفيذ الخطوات الآتية :

- اولاً" المبادرة الفورية للقيام بإجراءات استثنائية على كافة الصعد الامنية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية تعجز عنها السلطة في وضعها الحالي، بسبب شغور مركز رئاسة الجمهورية ، رأس الدولة والقائد الاعلى للقوى المسلحة ، وغياب مجلس نيابي منتخب بموجب الدستور ، والنقص الهائل في عتاد الجيش والقوى الامنية ، وفي عدم قدرة الادارة العامة على تأمين الامساك الفاعل بالوضع الامني والاداري والقضائي في ظروف بالغة التعقيد وحافلة بالمخاطر المصيرية والمبادرة فورا لانتخاب رئيس للجمهورية ، والمباشرة بورشة عمل اصلاحية جدية في كافة ادارات الدولة ، والتصدي للفساد المستشري بمختلف اشكاله.

- ثانياً: تجميع النازحين المنتشرين عشوائياً على كافة الاراضي اللبنانية في مخيمات مسيطر عليها امنياً بشكل صارم ، مع ضمان مستلزمات الامان والرعاية الصحية الفورية للمقيمين في هذه المخيمات.

- ثالثاً: بذل الجهود لقيام تعاون بين السلطات الرسمية والمجتمع المدني للمباشرة بحملات توعية بمختلف وسائل التواصل للتخفيف من حدة الاحتقان الشعبي الذي سيعود بضرر كبير على العلاقات الاخوية اللبنانية السورية .

ومرت الايام ، والتداعيات تتفاقم ، والمعالجات تتراجع.

ومن جديد ، انتدبنا انفسنا في رابطة اصدقاء كمال جنبلاط ، للتصدي لهذه المأساة المتמادية في غياب اية معالجات جدية ونظماً ندوة جديدة في 26 نيسان 2017 بعنوان "لبنان في مواجهة مشكلتي النزوح واللجوء، تحديات وخيارات" تناولت ثلاثة محاور :

أ- النزوح السوري: اشكاليات العودة وتداعيات النزوح

ب- اللجوء الفلسطيني: اشكاليات سلاح المخيمات والعودة

ج- السياسات والتدابير الواجب اتخاذها لمواجهة تداعيات المشكلتين.

وكانت الرابطة تتوقع ان تجد صدى لمحاولاتها هذه المرة بعد تعيين وزير لشؤون النازحين ، غير ان الكلام عن المعالجة استمر كلاماً بلا افعال ، والمسؤولون المطلوب منهم ايجاد الحلول والمعالجات اكتفوا بالمطالبة بالحلول وكأن غيرهم هو المسؤول.

وها نحن اليوم ، في الثلث الاخير من العام 2021، لا زالت مشكلة النزوح تتفاقم وترخي بأثقالها على اللبنانيين والنازحين على السواء. ولبنان يعاني من فراغ مستدام ومعطل ومعرقل على مستوى السلطة الاجرائية والتنفيذية ، وبشلل وعجز على مستوى الادارة والقضاء والسلطة التشريعية ، والناس تعاني من فقدان كل مقومات العيش الكريم . وكما طالبنا سابقاً نلحّ في المطالبة اليوم بضرورة اعادة بناء السلطات في لبنان والمبادرة لإيجاد الحلول للمشكلات المتفاقمة في مختلف القطاعات وعلى كل المستويات ، والقيام بعمل جدي يكفل العودة الآمنة للنازحين السوريين الى ديارهم، والا سيواجه لبنان واللبنانيون والنازحون على ارضه اوضاعاً غاية في المأساوية.

- مع الاحداث: مستغلو الطائفية في لبنان هم الداء، وبناء دولة المواطنة هو الدواء – سعيد الغز

لبنان ، بحكم موقعه الجغرافي ، وبحكم الظروف التاريخية لتكوينه ، وبحكم ما شهدته ولا زالت تشهده منطقة الشرق الاوسط ، من احداث دامية ذات طبيعة عنصرية او طائفية او مذهبية ، دفعت وتدفع بالمضطهدين

ضحايا هذه الاحداث الى اللجوء الى لبنان ولذلك تحول الى فسيفساء طائفية ومذهبية ودينية وعرقية ، والى مختبر لتعايش كل هذه المكونات ، بلد للتعددية.

لبنان هذا ، اريد له ان يكون اكثر من دولة، بلد الرسالة والنموذج للعيش المشترك والتعددية في منطقة الشرق الاوسط.

هذا كان المبتغى الانساني للتجربة اللبنانية ، ولكن واقع الامور ، وممارسة زعماء الطوائف عطلت هذا الدور واغرقت لبنان في سلسلة من الازمات. فمجموعات الاقليات التي تكوّن منها المجتمع اللبناني والنسيج اللبناني، قدمت اولوية الولاء للعرق او للطائفة او للمذهب، او للحزب الممثل لكل منها على الولاء للوطن. وتحول لبنان الى خليط غير متجانس من شعوب على ارض الوطن المفتقد لولاء ابنائه.

فمنذ قيام الدولة اللبنانية بحدودها الراهنة سنة 1920، على اسس طائفية، كانت مشكلة لبنان الرئيسية ولا تزال التفرقة الطائفية ، والتعصب الطائفي وسعي مستغلي الطائفية الدائم لفرض سيطرة فريق طائفي في المناصب والوظائف والاقتصاد والعلم والرعاية الصحية الاجتماعية ، على سائر الفقاء، او هذا ما اتفق على تسميته على التوالي : المارونية السياسية ، والسنية السياسية ، ثم الشيعة السياسية استناداً لمواثيق سميت وطنية وهي في واقعها طائفية. وكان كل خروج عن مضامينها، يعرّض البلد الى خضات اجتماعية متفاوتة الخطورة ، كان اقساها ما تعرض لبنان له من احداث دامية سنة 1975 استمرت حتى العام 1990. ولا زال لبنان يعاني من تداعياتها الى اليوم.

المتاجرون بحقوق الطوائف استغلوا الغريزة الطائفية ، وأوموا ابناء طوائفهم انهم يدافعون عنها ويطالبونها بالولاء الاعمى والاستعداد للموت من اجل بقاء هؤلاء الزعماء في مناصبهم يستغلونها لمصالحهم الشخصية او الفئوية او الحزبية.

هذا النهج الاستغلالي عطل قيام الدولة العادلة وجرّ اللبنانيين الى الاختلاف والاقنتال على كل شيء. يسكتون عن المرتكب والفاصل والمتمّار ، وبحولون دون مساءلته ومحاكمته. لان هؤلاء المتزعمون يحتمون بحقوق طوائفهم لحماية انفسهم، حتى لو كان ما يرتكبه يضر بمصالح ابناء طائفتهم. واصدق دليل على ذلك ما يعاني منه ابناء جميع الطوائف دون استثناء مما اوصلتهم اليه المنظومة الحاكمة باسم هذه الطوائف: لا دواء، لا قدرة على الاستشفاء ، لا ماء ، لا طعام ، لا محروقات، لا انتاج، ولا عمل ، ولا علم، بل امراض، ومجاعة وعوز وافلاس وهجرة تفقد لبنان قدراته العلمية والتقنية .

ولعل اخطر ما يواجهه لبنان اليوم ، هو استمرار المتاجرين بحقوق الطوائف في مسلكتهم المعطل لتشكل السلطات القادرة على ادارة شؤون البلاد بحجة الدفاع عن الحصص الطائفية التي هي في الواقع مصالح شخصية او فئوية. وبسبب هذه التصرفات يواجه اللبنانيون مخاطر كيانية ووجودية، ولا خلاص للبنان الا بفضح هؤلاء المتاجرين بكل شيء ، والتخلي عنهم للانطلاق في مسار بناء دولة المواطنة المدنية العلمانية التي وحدها تخدم القوانين والديساتير وتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص دون تمييز بين مواطن وآخر على اساس الجنس او العرق او الدين او الطائفة او المنطقة. فبهذا فقط يسلم الكيان ويتوحد الشعب، في كنف دولة الرعاية والحماية.

- مقال سياسي : السياسة تعاسة كبيرة في لبنان - د. يقظان التقي

" السياسة تعاسة كبيرة في لبنان " ، خلاصة من كتاب التربوي الكبير منير ابو عسلي الذي يعرض لتجربة فؤاد شهاب في بناء المؤسسات ، والتربية من عوالمها الرئيسية والحساسة . منذ العام 2000 دخل العالم عصرا جديدا في زمن التربية والتعليم . في وقت خرج لبنان من تكيفه مع بيئته بفضل المهارات التربوية والاكاديمية والثقافية ، التي ينتجها للخارج وهو المعروف بالذكاء اللبناني .

اليوم لبنان خارج هذه اللحظة ، خارج اليوم والفصول ، خارج بيئته الداخلية والخارجية . هذا يرتبط بطبيعة الوعي الثقافي الذي ازدهر في الستينات والسبعينات والمرتبب بالضرورة باذاكاء ، وللأسف فقد لبنان هذا التراكم المتطور للمعارف بعد الحرب لجهة ما شهدته من تقلت كبير في الوعي والتوقع والتخطيط.

ان اخطر ما يواجهه اللبنانيون من انهيارات هو انهيار الذاكرة بشكل اساسي ، وتضييق القدرة على الانتباه الى ما يجري ، وان يكون البلد نهبا ليو توبيا ثقافية اصطناعية افتقرت بعد نهاية الحرب الاهلية الى المهمات وتشكيل الافكار السياسية ، قوى الدفاع الاساسية عن الكيان ، واي كيان تكرره التوازنات الموجودة في المجتمع . في بلد غير موظب تماما : الدولة والمؤسسات والمجتمع والاعلام والاهل والجامعة والمدرسة والشارع يكون مفتوحا على المجهول .

واذا كنا في العام 2000 عشية عقد ثورة صناعية ثالثة . فقد حسم اليوم بعد ازمة كورونا موضوع الثورة الصناعية الرابعة ، في زمن صار يحتوي على كل شيء . مفارقة ان يفقد لبنان كل شيء ! بلد لعشرين سنة واكثر يعيش خارج الفصول ، خارج دوران الوقت الفوري ، وما يجري بوتائر متسارعة على كل الصعد . مدى غير مفتوح من الرؤية في المفهوم التقليدي ، وللأسف انخرطت جامعات ومؤسسات تربوية واعلامية واحزاب ونقابات في التقلت من الهدف الاساسي للنهوض والنتيجة تقويض اسس المعرفة والديمقراطية مقابل نشرو شراء خدمات واعلانات وخدمات للتاثير في الانتخابات وتضليل الراي العام ، لاسيما في منطقة ذات انظمة توتالارية اصلا استخدمت المعرفة والميديا الجديدة لمعاينة شعوبها اكثر .

" نحن لا نستطيع التكهن بالمستقبل ولكننا نستطيع اعداده " يلاحظ ايليا بريغوجين حائز نوبل ، احد اهم هقول الفيزياء وعالم الكيمياء ، .. هذا لاحظته النخبة اللبنانية ، اذكرا حدهم الراحل غسان تويني قدم وفي احتفالية كبيرة في جناح " دار النهار " في معرض الكتاب العربي ، الترجمة العربية من كتاب المدير العام السابق لليونيسكو فيديريكو ماير ونائبه جيروم باندييه: " انه عالم جديد " !

كان كل العالم يتطلع الى الامام ، انتهت المطالعة العالمية الانسانية مع احداث 11 ايلول سمبتمبر الى ماسي ، وما زال العالم بعد عشرين عاما تحت خدمات مواجهة الارهاب واشكال من الحروب والانقلابات والانسحابات التعيسة والمريية ، والتعثر العميق بالنظرة الى العالم والمجتمعات .

ذهب عالم الفيزياء في التوقع بنظرة ساذجة الى العالم ، مع ذلك ستاتي بعد الثورة الصناعية الثالثة ثورة صناعية رابعة تحولت معها المجتمعات ايضا تحولا جذريا .

كان لبنان مجتمعا معقولا ، بلد صغير فاعل في العولمة ، نجح في مواجهة الازمات المالية ، (كان الكلام عن انشاء مدينة تكنولوجية حديثة في الدامور) ، ولسنوات قليلة مع مشروع رفيق الحريري الاعماري تجاوز البلد شرك الممرات الفرعية . حتى كنا نراعي جميعا ان تاتي مئوية لبنان الكبير ، ارث البطريك الاستقلاي الياس الحويك لتعزز الفرص : مدارس وجامعات ومستشفيات ومصارف .. وتعزيز عناصر انتاج دولة حديثة ، قبل ان تتحول الاخيرة في مؤيتها الى ادارة الفشل في كل شئ .

اخطر انواع الفشل هو الفشل الثقافي والتعليمي ، لا ابتكار افكار ، يعني اندثار .

مدينة من دون صحافة مستقلة ومن دون نقد هي مدينة ميتة ، والصحافة في جوهرها كما الثقافة هي سياسة ، يعني الفلسفة والعقل والنقد ، فوق الدين والمذاهب والتقسيمات الانقائية .

ما كانت موجة جهنم انية بل سبقتها تطورات ، وانتهت جهنما لا نظير لها بايقاع الفشل السياسي ونظام المجتمعات اللبانية .

سقط العقد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتربوي والاخلاقي بكل وعوده .

صورة المدينة التي فجر ميناؤها ، حكاية لها معنى الموت والعزلة، لميناء معروف تاريخيا في اغلب مناطق العالم نافذة على مجتمع مديني مفتوح .

انفجار اعاد طرح معنى فكرة الحيز الديموغرافي العام حول المرفق التجاري الاول ، حيث دمرت مدارس وجامعات ومستشفيات ونوادي ليلية وبرلمان .. ، ماكان يعكس ايقاع لبناني منتج لفكرة في جوهرها هي حرية الناس وديمقراطيتها ، ومنظومة كاملة من الفكر الليبرالي وذلك الخليط الخلاق (تجاوزا لموضوع الفساد الاداري في المرفأ) ، ما يعتبره المفكر ريجيس دوبريه النموذج التعددي اللباني الذي يمكن تعميمه نموذجا عالميا واهم محاورات القرن الواحد والعشرين من مطل المدينة بيروت ودورها عاصمة شرق اوسطية .

حصل اللامتوقع . الارث الذي ارساه الحويك ينتظر من يحميه ، من يدافع عنه . اذكر قبل الانفجار وبداية الانهيار المالي والاقتصادي ، كانت حول اجتماعات الاحتفالية في الاشرفية والحديث عن مواكبتها ببرنامج ضخم ومنها اصدارات كتب عن ميشال شيحا واميل البستاني واخرين وندوات وتنظيم معارض تشغل المجتمع باسره ..

فاذا البلد يقع متخبطا في محاكاة قاسية لفوضى عامة ولزيادة " امراض الروح " في المجتمع اللباني ، وخسر لبنان المساعدة من فرصة حقيقية بدأت في التسعينات .

لعل صورة اليوم لطلاب لبنانيين بمئات الالاف يقفون على ابواب مدارسهم بعد انقطاع عامين بسبب تداعيات كورونا وانهيارات بنوية افقدت العائلة اللبانية كل مقومات الصمود ، هذه الصورة تعكس الاوقات التعيسة والرعب الذي دفع 30000 الف لبناني ولبنانية من النخبة النوعية الى مغادرة لبنان ، بينهم المئات من حملة الماستر في الدراسات العليا ، الذين يغامرون بالالتحاق بالجامعات الغربية وهم لا يملكون الكثير لمتابعة دراساتهم العليا ، المنتج الحضاري الذي سيصب لمصلحة البلد المضيف ولسنوات مقبلة .

لم يعد هناك الكثير لضمانة استمرار البلد، كان الامر مرهونا بفكرة خلاص علماني ، وعناصر لم تعد مبرمجة بقيام دولة مدنية تقدمية ، مع بروز نزعات ايديولوجية معززة بتوازات قوة زادت الامور تعقيدا .لاسيما ان احدا لا يريد ان يضطلع بمسؤولياته والشعب اللبناني في مواجهة اللاشيء وقوى سلطوية والاغنياء .

صارت حكاية لبنان حكاية شكسبيرية يرويها ابله ولا معنى لها .لكن ليس مستقبل لبنان السياسي وحده هو المعرض للخطر ، اذ ان المستقبل الضائع الان يقف على ابواب المدارس والجامعات ، في غياب اي خطط لتقديم الرعاية التربوية والصحية ، عدا عن نوعية الحياة العائلية والاسرية المتهالكة التي صمدت في اقصى سنوات الحرب .

اللبناني يضحي بكل شئ من اجل تعليم ابنائه . هذه فرصة ما عادت متاحة ، في ظل اوضاع اقتصادية متهاوية الى الحضيض .

لماذا كل هذا الاشباع للشراهة في مكان اشتهر بنخبته الثقافية التي تغذي محيطه ؟ فاذ به يظهر القدرة على ما يشبه الانتحار الجماعي ويفقد رصيده معنويا وماديا .

البلد الاكثر " ذكاء " ، مقارنة مع دول صغيرة وكبيرة بعضها كان درس على التجربة الشهابية (كوريا الجنوبية ومصر والهند ..) ، واخرى دخلت عصر الثورة التكنولوجية الرابعة بمواصفات دولة حقوق الانسان والديمقراطية ورفاهية الانسان وسعادته ، وصحته ، وسكنه وتعليمه و جتى شؤون الزواج والطلاق (سنغافورة..) ،

الثقافة احدى اللحظات المأسوية ايضا اليوم ، غابت الاقلام الحرة ، اختفى النقاد ، يكاد يختفي الكتاب ، المسرح اخر مساحات التعبير عن الحرية ضحية الوباء وسوف يكتب مؤرخو الفترات الحرجة ماذا حل ببلد الشعراء والادباء والروائيين والموسيقيين والمسرحيين والتشكيليين ، اي ابله قرر ان يدمر نسيج مدينة ، تعتبر مختبرا انسانيا للعرب وغير العرب ، ولم تشفع صخرة طانيوس امام اضمحلال حضارة ومدينة عالمية مثل بيروت ..

لا نتحدث عن ثقافة التخبط والارتهان والارتجال السياسي والفساد ، وذلك الطغيان الملح من الفرز المذهبي والحزبي والمناطقي اللبناني، الذي يكاد يكون اليوم مثل الاعمى ازاء المستقبل..

صحيح العالم اولى الاهمية لتشكيل حكومة تعالج الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقضايا الافلاس والفساد . لكن ماذا عن التوازنات البنوية التحتية ، ماذا عن التربية والتعليم والصحة والعقد الاجتماعي والاخلاقي والقيمي والاثار النفسية لانهيئات متراكمة . هذا العقد انهار في سلوكيات الناس . كشفت ازمة المحروقات بعد ازمة كورونا الصحية عن ثقافة كل منا وتكوينه ، وكذلك علاقتها بمشاعرنا وسلوكنا ولم تكن ثقافته كفاية . ثقافة مجتمع ما بعد استهلاكي .

بالتاكيد مشاعر السعادة والحزن في استباحة وكذلك سلوك التدريب على الخدمة الاجتماعية التشاركية ، هذا يتطلب التربية والاصغاء والاحترام . الثقافة كما يقول بول فاليري تعني " ان على الانسان ان يكون عقلا ويدا " . هذا يحتاج الى ترجمة ومسؤوليات وسلوكيات . هل طبيعيا يقول الاخصائي ايليا رشيد ان " اللبنانيين لا يعرفون التعامل الصحي مع الامراض واقتناء الادوية والعلاج في تواقيته المحددة " ؟

في معرض حديثه عن مسؤولية الصحافة والاعلام ازاء المجتمع يقول امين عام الامم المتحدة انطونيو غوتيريش: " ان الصحافة هي التي تقدم الترياق بما تقدمه من انباء وتحليلات علمية مؤكدة ومدعومة بالوقائع " ، وذلك بعد وصفه لطبيعة الممارسة الثقافية في التبادل المعلوماتي ، والنشاط الفكري في طريق البحث عن الوعي وتحرير العقول من التخلف ضمن المسؤولية الاجتماعية لعملية الارسال والتلقي الايجابي للمعلومات وليس التزييف والتضليل بالشائعات . هذا يتطلب توافر البيئة الاجتماعية المناسبة في بلد اشبه ما يكون بـ " الراديو المخرب " مثل لبنان ، والحياة تبدو متسارعة الخطى في عصر التكنولوجيا الرقمية ، وغيرك قد يسبقك ويفرض عليك مزيدا من الفقر لمجرد التمكن منك ، يجعلك سوقا مستهلكة له، بضاعة وفكرا ، ومزيد من الجهل والتخلف في غياب المنهجية العلمية التي تصنع الوعي.

الى هواجس الخوف التي اصابته اللبنانيين والانتكاسات الاقتصادية والصحية والاجتماعية ومشاكل نفسية لجهة الحجر الصحي في المنازل ، كشفت الازمة امرا خطيرا وحساسا غياب الجانب النقدي والتقويمي للكثير من الناس ، جعلت اللبنانيين والعالم يقفان امام حقائق لا يكفي مجرد توثيقها وطرحها على الملأ . انه التعليم . ثم التعليم ، احدى الحلول الخلاقة لانقاذ الاجيال الجديدة في البلد . لم يعد المجتمع اللبناني في حالة واحدة ولا الانسان عموما في حالة واحدة . المجتمعات صارت مثل كئيبان الرمل ، تنهار بسرعة وتتحول بسبب الرأسمالية والتكنولوجيا والصناعة . الحقائق نفسها ولا تصير واقعا . يخشى ان لبنان صار موضوع ما بعد الحقيقة نهبا للصراعات الاجتماعية والسياسية والثقافية بعد تحطيم كل المبادئ والافكار التي قام عليها وكانت تصب في ما يسمى الفكر التقدمي او الصيروري ..

د. يقظان النقي اعلامي واستاذ جامعي.

- **مقال اقتصادي:** كيف يمكن استخدام حقوق السحب الخاصة التي خصصها صندوق النقد الدولي للبنان؟- د. نسيب غبريل

أعلن صندوق النقد الدولي في 23 آذار من العام الحالي قراره بتخصيص ما يوازي 650 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights) للبلدان الأعضاء في الصندوق؛ وذلك من أجل دعم احتياطي هذه البلدان بالعملات الأجنبية وتقليص فجوة احتياجات هذه البلدان من التمويل الخارجي.

وحسب تعريف صندوق النقد الدولي، فإن حقوق السحب الخاصة هي أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام 1969 ليكون مكملاً للاحتياطيات الرسمية الخاصة ببلدانه الأعضاء. وكان هذا التوزيع الأخير للمخصصات يستهدف معالجة حاجة العالم للاحتياطيات على المدى الطويل، ومساعدة البلدان على تجاوز تأثير جائحة كورونا. وتحدد قيمة حق السحب الخاص وفقا لسلة من خمس عملات هي الدولار الأمريكي واليورو واليوان الصيني والين الياباني والجنيه الإسترليني. ويُستخدم حق السحب الخاص كوحدة حساب في الصندوق والمنظمات الدولية الأخرى.

في هذا السياق، قال صندوق النقد الدولي في 23 آب أنه خصّص للبنان 607.2 مليون من السحوبات الخاصة، أي ما يوازي 864 مليون دولار. وقد حصل لبنان رسمياً في 16 أيلول على ما يوازي 1.135

مليار دولار من السحوبات الخاصة، مقسّمة إلى 863 مليون دولار للعام 2021 و275 مليون دولار من العام 2009، حيث خصّص صندوق النقد في ذلك العام 250 مليار دولار للدول الأعضاء لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية في ذلك الوقت.

ومنذ أن أعلن الصندوق عن تخصيص هذه الأموال للبنان، تسابق عدد كبير من السياسيين لتحديد وجهة إنفاق هذا المبلغ، وكأنهم عثروا على كنزٍ قذفته أمواج البحر الأبيض المتوسط إلى الشاطئ اللبناني. فهناك من يريد صرف 1.135 مليار دولار على البطاقة التمويلية، ومن يريد استخدام المبلغ لاستمرار مصرف لبنان بدعم استيراد المشتقات النفطية، ومن يريد إنفاق هذه الاموال لإنشاء شبكة نقل عام، ومن يريد تخصيصها لدعم القطاع الصحي والمستشفيات، ومن يعتقد أن المبلغ يجب أن يذهب لزيادة رواتب وأجور ومخصصات العاملين في القطاع العام، ومن يريد إنفاق المليار على التعليم العام، ومن يعتقد ان المبلغ يجب ان يُنفق على مكافحة جائحة كورونا، بالإضافة الى تخصيصه لدعم سعر الدواء و حتى لمحاربة الاحتباس المناخي، على سبيل الذكر لا الحصر. وإذا جمعنا كل هذه الأفكار والاقتراحات، نرى أن النفقات عليها، إن تحققت، قد تتخطى ليس فقط المبلغ الناتج عن السحوبات الخاصة، بل تتخطى العشر مليار دولار على أقلّ تقدير.

وهذا لا يجب أن يفاجئ أحد، إذ أن شهية الطبقة السياسية لإنفاق السحوبات الخاصة فُتحت على مصراعيها مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية، ومع الاعتقاد أن المبلغ هو هدية من صديق عزيز يمكنهم التصرف بها كما يشاؤون. ولكن الواقع مختلف تمامًا، إذ أن طريقة وجهة استخدام السحوبات الخاصة التي خصصها الصندوق للبنان، ستكون بمثابة مؤشر عن جدية السلطة السياسية بالتعاطي مع الأزمات المتراكمة التي تعصف بلبنان، وسيعكس مدى إرادة السلطة بتطبيق الإصلاحات البنوية الاقتصادية والمالية والنقدية والمعيشية والاجتماعية.

وقد أشار صندوق النقد الدولي أن حقوق السحوبات الخاصة ستدعم احتياطي مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، وستساعد البلد لمواجهة الضرورات الملحة للشعب اللبناني. كما أضاف الصندوق أن هذه المخصصات ليس من شأنها أن تكون الحلّ لمشاكل لبنان البنوية الطويلة الأمد. كما حث الصندوق السلطات اللبنانية على استعمال السحوبات الخاصة بشكل مسؤول وعقلاني، واستخدامها بطريقة يستفيد منها البلد والشعب اللبناني بشكل فعّال وبطريقة مستدامة. وأضاف أن صرف السحوبات الخاصة هو قرار سيادي ويعود إلى الدولة اللبنانية، لكنه اعتبر أنه من حق الشعب اللبناني أن يعرف كيف ستستخدم هذه الأموال. لذلك دعى الصندوق شركاء لبنان المحليين والدوليين على تأمين الشفافية والمحاسبة في طريقة استخدام وصرف مخصصات لبنان من حقوق السحوبات الخاصة.

ويوازي مبلغ 1.135 مليار دولار خمسة بالمئة من الناتج المحلي اللبناني في 2021، أي أن صرف المبلغ بكامله سيكون له تداعيات على الاقتصاد اللبناني، نظرًا لحجمه نسبة لحجم الاقتصاد. لذلك من الضروري وقف المزايدات الانتخابية المغلفة بالشعبوية الزاحفة فيما يخص هذا المبلغ، واعتباره بنفس مرتبة احتياطي الذهب لدى مصرف لبنان والتعامل مع السحوبات الخاصة كما يعامل احتياطي الذهب، أي بعدم المساس بالمبلغ واحتسابه من ضمن احتياطي مصرف لبنان للعملات الأجنبية.

أما بالنسبة لشهية الطبقة السياسية، فمن الأجدى توجيهها نحو الإصلاحات البنوية لتقليل النفقات العامة، وتفعيل الجباية، ومكافحة التهرب الضريبي والجمركي، واتخاذ قرار بوقف التهريب، وإشراك القطاع الخاص في إدارة القطاعات الحيوية التي يحتكرها ويديرها القطاع العام لغاية اليوم كالكهرباء والاتصالات والمياه والمرافق. وهذا ما سيسمح بارتفاع إيرادات الخزينة وتقليل العجز في الموازنة العامة وبيجاد أموال لصرفها على إنشاء شبكة استقرار اجتماعي، والأهم، باستعادة ثقة المواطن والمغترب اللبناني والمجتمع الدولي، وبكف يد ويطفىء شهية السياسيين عن المال العام.

- دراسة: مناقشة اولية لمشاريع الفدرالية المقترحة - د. محمد شيا

يتوجب أولاً القول أن لا مشاريع نهائية مطروحة للفدرالية في لبنان، بل أفكار ومسودات عدّة، أعلنت بطرق مختلفة، وعليه فسأتناول أفكار بعضها فقط.

من السهل، بل المفهوم، أن يندفع المرء اليوم إلى تبني خيار الفدرالية شكلاً للانتظام الدستوري والسياسي للبنان. فصورة لبنان الحالية مختلفة تماماً عن صورة لبنان الكبير كما تخيلها الأباء المؤسسون سنة 1920، وربما قبل ذلك أيضاً. فقد حلم أولئك بلبنان رسالة تنوع ديني بأفق حضاري إنساني، في وسعها أن تكون نموذجاً لبلدان أخرى في الشرق بعيداً عن الأصوليات الدينية ونزعات التطرف الطائفي والتعصب المذهبي، في وطن حقيقي نظّر له ميشال شيحا ويوسف السودا وآخرون.

لكن لبنان منذ فترة، وخصوصاً الآن، ليس رسالة تنوع ثقافي وديني، بل عنوان لفشل الدولة، وربما الأصح: فشل النظامين العربي والدولي، ويدفع لبنان ثمن ذلك.

لبنان منذ اتفاقية القاهرة سنة 1969، إلى اليوم، مع الأسف، هو غير لبنان التأسيس والمؤسسين. فحين قبلت السلطة في لبنان يومذاك التخلي عن مسؤوليتها على جزء من أرضها الوطنية، إنما كانت تفتتح تدريجاً سلسلة طويلة من حالات التخلي عن مسؤولياتها في كل باب تقريباً، وآخرها التخلي منذ 1990 عن مسؤولية قرار الحرب والسلم، وتسليمه - قسراً مرة ونفاقاً مرة أخرى - لجهة إقليمية أولاً ثم لجهة أهلية محلية مرة ثانية، غير مدركة، أو ربما مدركة، أن مآل ذلك تدمير وجود الدولة وهيبته وإمكانية قيامها بوظائفها، وصولاً إلى الفوضى واحتمال تدمير وحدة الوطن بالذات، من خلال جعلها مجرد ورقة في سوق المفاوضات والصفقات الإقليمية والدولية.

II

من باب الإنصاف القول إذاً، أن خلف طلب الفدرالية في لبنان اليوم، (ودعاته مسيحيون في معظمهم) عامل رئيسي، معلن أو غير معلن، وهو:

حماية الخصوصيات والتوازنات الدينية والثقافية التي باتت مهددة من (أ) الأكرديات الطائفية والمذهبية الجديدة في لبنان، و(ب)، مناخ التخلف والتعصب والتشدد والرجعية الذي يغلب على صورة "الآخر" منذ فترة، كما لو أن الصهيونية قد نجحت حقاً في جرنا إلى موقعها الأصولي، المتعصب، والخطر.

لكن، وبالرغم من مشروعية المخاوف تلك، إلا أنها إنما تستند في الحقيقة إلى وقائع مؤقتة في الأغلب، فرضتها ظروف إقليمية قسراً على اللبنانيين جميعاً، والمؤقت، كما يقول علماء القانون، لا يصلح قاعدة للتشريع.

أمر ثان متصل بالأول شديد الاتصال وأشد خطورة. إذ أن الدعوة إلى الفدرالية منذ بضعة عقود وإلى يومنا هذا لا تنطلق من مقدمات إصلاحية، عقلانية، حضارية، إنسانية ومواطنة جامعة، محورها الإنسان كغاية مطلقة، وتعزيز روح المواطنة وحقوق الإنسان للبنانيين، أفراداً وأقليات، والإسهام أخيراً على أفضل صورة في قيام لبنان المستقبل، ليعمّ ازدهاره كل اللبنانيين (لا فئة واحدة منهم)، وكل المناطق (وليس منطقة دون سواها). بخلاف ذلك، مقترح الفدرالية اليوم، هو أقرب إلى ردّ فعل، إنفعالي، منه إلى المقترح العقلاني الذي يمكن الدفاع عنه.

بمفردات أكثر وضوحاً، إن أخطر ما في دعوات الفدرلة السائدة الآن، هو منطلقاتها "الطائفية" حصراً، باعتراف أصحابها، وبالبنط العريض. هذه "الخطيئة" المثبتة، تذهب برأيي بكل مبررات الفدرالية (المفترضة) التي يجهد أصحابها في التبشير بها.

في السياق عينه، إن أظهر مخاطر الدعوات الفدرالية - الطائفية (وفق ما نراه ونسمعه اليوم) هي أنها تنزلق بسرعة إلى دعوات تقسيمية صريحة. لا شيء يحول دون ذلك، وبخاصة تحت إمعان "الأخر" في انتهاك التوازنات التي قام على أساسها الكيان اللبناني الحديث. لكن نتائج العملية تلك ستكون، بوضوح، من النوع الذي رأيناه طوال حقبة 1975-1990، وربما بعدها، وعنوانه الفوضى والاختلال العبثي، ليس مع الآخر فقط، بل داخل "الكانتون" المقترح نفسه.

أعمق من ذلك، وفي الأصل، فالمنطق العام لدعاة الفدرلة يحيل بوضوح إلى منهج استشراقي، سطحي، وخادع، ملخصه أن الشرق، ولبنان، هو أديان وطوائف لا أكثر. على قاعدة هذا المنطق الاستشراقي (التبسيطي ولكن الخبيث) يدعو البعض اليوم علانية إلى قيام فدرالية، تتضمن كيانات مناطقية موازية للمكونات الطائفية الغالبة فيها؛ وجُعِلت خارطة الكيانات أربعة: مسيحي، درزي، سني، وشيعي.

لكن المنطق هذا لا يجيب على سؤال بديهي: هل لبنان والشرق كذلك، كما تخيّل الأنثروبولوجيون المنظرون المروجون لشرعية الانتداب والاستعمار عموماً نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، (ومنهم الأب لامنس) هو حقاً أديان وطوائف ومذاهب فقط، لا أكثر؟ أين التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للبنان والمنطقة الذي كتبه إيليا حريق (وغيره من المؤرخين الموسوعيين) في آلاف الصفحات؟ وفوق ذلك، أين الصراعات الأفقية داخل الطوائف والمذاهب نفسها: المدينة\الأرياف، الأغنياء\الفقراء، المثقفون\العوام، النساء\الرجال، النخب الاقطاعية\سائر الجمهور، رجال الدين\العلمانيون، وغيرها الكثير. هل يعقل اختزال ثقافة اللبنانيين الممتدة لقرن ونصف القرن من التنوير (أقلّه منذ "مدرسة" المعلم بطرس البستاني سنة 1863) إلى مجرد انقسامات عامودية موروثية، طائفية ومذهبية؟

بل من حق المراقب أن يسأل، من وجهة عملية تماماً، عن مدى صلاحية "الطائفية" (التي استفحلت منذ 1991 بفعل المنظومة الحاكمة الفاسدة والتدخل الخارجي الفاضل) كي تكون قاعدة التشريع "الفدرالية" المقترحة للبنان، خصوصاً بعدما ذاق اللبنانيون، كل اللبنانيين، مآلها وثمارها المسمومة، بل الكارثية؟ وإذا سلمنا جدلاً بالمنطق الطائفي، هل حقاً نحن في لبنان طوائف، أم مذاهب أيضاً، وفق المنطق نفسه؟ وفي ذلك ما فيه من من تذرر بكل المعايير، تذرر لا تستطيع أية فدرالية طائفية مقترحة تمثيله؛ وهو سبب ارتباكات الخرائط المطروحة بخفة ما بعدها خفة.

التذرر (الطبيعي) ذاك لا يستوعبه غير وطن حديث، تعددي، ذي نظام سياسي ديمقراطي، يشدّ بنيه بعضهم إلى بعض الدخول معاً في المستقبل، لا نبش الماضي في عملية هي أقرب إلى الهديان النفسي المرضي منها إلى السياسة.

II

مقابل التبسيط المستغرب الذي يظهره دعاة الفدرالية، هناك جبل من الدراسات والأبحاث التي انجزها مفكرون لبنانيون منذ عشرينيات القرن الماضي وإلى هذه اللحظة— ومعظمهم مسيحيون— خرجت جميعها بخلصة واحدة:

الطائفية هي مرض الكيان اللبناني، منذ صممه الفرنسيون على قياس مصالحهم؛ هو المشكلة، الآفة المدمرة، بل السرطان الذي تكفل بتدمير كل إمكانية للوحدة الوطنية الحقيقية بين اللبنانيين منذ مئة سنة، فكيف تكون الآن، مع مقترح الفدرلة، الدواء والمدخل لمعالجة مشاكلنا؟

أكتفي من جبل دراسات تفكيك الطائفية وكل خطاب مستند إليها، ببعض ما كتبه المرحوم جوزيف مغيزل في الموضوع حيث عرّى إدخالنا الطائفية معياراً في تسيير أمور دولتنا وحياتنا العامة، يقول:

"... لقد حان الوقت لأن نمر من الموقف المؤقت العقيم، من التجربة الفاشلة، من النظام العاجز: عنيت النظام الطائفي، إلى الموقف النهائي السليم، إلى النظام الوطني الصحيح الذي يضمن لنا كأشخاص مواطنين حقوقنا الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

إن النظام الطائفي لم ولن يحلّ أيّاً من معضلاتنا وأزماتنا، لا بل هو يسهم في خلقها وتعقيدها." (العروبة والطائفية، ص 56-57)

ويخلص مغيزل من ذلك إلى استنتاج أخير:

"وحده النظام الوطني العلماني المتحرر يلبي حاجات حياتنا ويعطي جهودنا ثمارها المرجوة. ولنقل مع رياض الصلح: 'إن الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في لبنان.'" من البيان الوزاري لأول حكومة لبناني استقلالية، بتاريخ 25 أيلول 1943.

ولأن النتائج هي دائما من نوع المقدمات، فلا عجب أن تنتهي أية فدرالية ذات قواعد طائفية نظاماً سياسياً فاسداً لدى الجميع، يهيمن عليها إذذاك تحالف الأقوياء: رجال المال والسلاح والدين. وبسبب من هذه المقدمات الطائفية عينها، انتهت التجربة الحضارية اللبنانية الحديثة بعد مئة سنة إلى فشل ذريع نعيشه اليوم، بل إلى كارثة:

أحزاب ممثلة للطوائف، جمعيات ثقافية كل منها معنيٌ بنشر خطاب طائفته، بل أندية رياضية بعدد الطوائف والمذاهب مشحونة بالروح الطائفية لا الرياضية، إلى حد أن مباراة رياضية بين ناديين في كرة السلة من بيئتين طائفتين مختلفتين كان كفيلاً أن يضع العاصمة على شفا حرب أهلية.

وعليه، يصبح السؤال الموجه إلى أصحاب المشاريع الفدرالية مشروعاً: هل نستنسخ للبنان أفضل التجربة الأصلية الطائفية الفاشلة (نظرياً وعملياً) في تجارب فرعية من النوع نفسه؟ وما الذي يتوقع أن تقدّمه من جديد أفضل مما ذقنا من تجاربها المرّة السابقة، والمتكررة.

أكرر، مع جوزف مغيزل ومئات المفكرين اللبنانيين، مسيحيون قِبل المسلمين، أن العلة بل السرطان إنما هو تحديداً في المدخل الطائفي المدمر الذي بتنا نفهم نظامنا السياسي من خلاله، فذهب بكل مزايا الليبرالية والديمقراطية، ركيزتا نظامنا السياسي، إلى غير رجعة، وإلى ما وصلنا إليه اليوم.

الطائفية، هي المرض؛ والدينُ نفسه إنما وُجد لجعل البشر على مثال السماء، لا للتحوّل إلى نظام سياسي على الأرض، أو أساساً للنظم السياسية، كل نظام سياسي – وإلا ما الذي يميّزنا من أصحاب الدعوات الدينية والطائفية العنصرية الإقصائية المتعصبة؟

وعليه، ووفق القاعدة أعلاه، ويجب أن لا نختلف حولها، لا يستطيع المراقب إلا الملاحظة، ولنكن صريحين، أن الكيانات الفدرالية المقترحة والموزّعة على أساس الانتماء الديني أو الطائفي ستكون، إذا نشأت، كيانات طائفية صريحة، وخطوة كبيرة إلى الوراء.

III

هل هذا ما يريده دعاة الفدرالية اليوم؟

هل لبنان الطائفي الذي سينشأ مع الفدرالية، شننا أم أبينا، هو لبنان الذي نرّوج له في ثقافتنا اللبنانية يومياً: لبنان فخرالدين الثاني، لبنان العيش الواحد، لبنان التنوع والانفتاح والتسامح؟ لبنان الرسالة الحضارية التي أنارت بعضاً من الشرق في ليل السلطنة العثمانية منذ منتصف القرن التاسع عشر؟

في اعتقادي، واعتقاد الكثيرين، أن "لبنان الفدرالي"، لبنان - الطوائف، لا يشبه في شيء لبنان الذي نعرفه وكانت صورته مثلاً للعرب للاقتداء به.

ومن وجهة عملية، وفي حساب النتائج المحتملة الأكثر سوءاً، في اعتقادي واعتقاد الكثيرين فإن التنافس\الصراع المفتوح بين الكيانات الأربعة المقترحة سيكون احتمالاً مرجحاً، وعندها أي سلم نرجو؟ وعن أي استقرارٍ نبحت من خلال تقسيم لبنان الموحد في الدستور والواقع إلى كيانات طائفية متنافسة متباغضة وربما متقاتلة في عالمٍ راهن هو أقرب إلى الفوضى وغير مستعد للتدخل لحماية أي كان خارج أوروبا؟

هذه محاكمة في السياسة والنظرية لفرضية الفدرالية ومآلاتها المحتملة في لبنان.

إلا أنه لدينا، أكثر من ذلك، تجربة تاريخية واقعية، يمكن القياس عليها واستنتاج نجاح الفدرالية أو فشلها - هي نظام القائمقاميتين في جبل لبنان بين 1842 و 1860- غير البعيدة عن تصوّر الفدرالية اليوم.

هل نجحت التجربة تلك بأي معيار من المعايير؟ هل منعت جولات العنف اللاحقة المعروفة؟ هل جلبت الازدهار والاستقرار والديمقراطية لمواطنيها؟ أم أن مواطنيها في القائمقاميتين كانوا بالعكس رعايا خاضعين للهيئات الدينية المسيطرة من جهة، وفلاحين بل أقناناً و خدماً من جهة ثانية لدى الإقطاع الزراعي، والمالي المستجد، الأجنبي قبل المحلي، في القائمقاميتين؟

لن أتوسّع في الإجابات، لأنها جلية ومعروفة؛ إذ مارس الإقطاع المتحالف مع الصيارفة، الذين بدأوا غزو لبنان مطلع القرن التاسع عشر تحت إغراء الاستثمار في استخراج دود الفز لصناعة الحرير الأوروبية، والفرنسية قبل سواها، أبشع أنواع الاستبداد الاجتماعي والشخصي؛ ولم يتورع التحالف ذلك (رجال الدين، الإقطاع، رجال المال) عن تحويل الحراك الاجتماعي المطّلي للفلاحين داخل كل قائمقامية (العاميات) إلى صراع طائفي مفتوح مع القائمقامية المقابلة، وليدفع بالفلاحين في القائمقاميتين إلى حرب أهلية طاحنة، لا تخصّهم، حصدت آلاف الضحايا عدا كوارثها الاقتصادية وتداعياتها النفسية التي لم يبرأ منها لبنان إلى اليوم. أكثر من ذلك، يجمع المؤرخون أن إنجازات بيروت وجبل لبنان الحديثة إنما تحققت في عهد المتصرفية، أي في خلال حقبة الوحدة لا القائمقاميات ولا التقسيم.

لن يتغيّر الأمر كثيراً في الكانونات المقترحة. فهي لن تكون تحت سلطة المثقفين وأساتذة الجامعات ورجال القانون، كما يعتقد المتفائلون؛ بل ستكون (الكانتونات الأربعة) تحديداً تحت هيمنة الثلاثي المتحالف: الهيئات الدينية، رجال المال، والأحزاب المسلحة (التي حلت الآن محل الإقطاعي المهيم) وذات الخبرة في السيطرة على المرافق العامة.

هل هذا ما نريده من النظام الفدرالي المقترح للبنان: خطوة نفسية - وهمية واحدة إلى أمام، مقابل عشر خطوات فعلية إلى الوراء.

يبقى أخيراً موضوع واحد في حساب الخسائر المؤكدة:

كيف يتخلى دعاة الفدرلة اليوم عن الدور اللبناني، بل المسيحي، التنويري في الشرق؟ لقد لمعت أسماء الأباء المؤسسين في القرن التاسع عشر لا لأنهم كانوا دعاة كانتونات مسيحية بل لأنهم رفعوا راية الاستقلال في وجه السيطرة العثمانية، وراية العروبة في وجه التتريك، ودفع بعضهم حياته ثمناً لذلك. ولمعت، مع إنشاء الكيان اللبناني الحديث، أسماء آباء مؤسسين آخرين – من مثل البطريرك الحويك، يوسف السودا، وميشال شيحا، وبشارة الخوري، نصري المعلوف، وآخرين – ممن رفضوا حتى نصائح الفرنسيين باستقلال جزئي، أو "لبنان صغير"، لا تدخل فيه الأطراف؟ هل يتبرأ دعاة الفدرلة اليوم، أو ينتفضون، على من صنع مجد لبنان بتقديمهم للشرق، وربما للعالم، نقيضاً للعنصرية الصهيونية ولكل عنصرية، أي الوجه الحضاري الإنساني الليبرالي الديمقراطي الذي يجب أن يكون عليه الشرق/ شرق عربي حضاري، يقوده شعار المعلم بطرس البستاني – ومدرسته الوطنية "الدين لله والوطن للجميع"، وحديثاً مع غير شخصية وطنية جامعة، من المطران غريغوار حداد والمطران جورج خضر (وغيرهما كُثُر).

أدرك أولئك جميعاً أن الطائفية في السياسة اختراع تركي-عربي مشترك، ظهر أول ما ظهر في "نظام الملل العثماني" أواسط خمسينيات القرن التاسع عشر، وأن شعبنا كان بريئاً من ذلك طوال ألف سنة من العيش المشترك في ظل حكّام عقلاء، بدليل أن نصف قرى لبنان وبلداته فيها تنوع ديني ومذهبي، فأى تنظيم فدرالي معقد يستطيع أن يتعامل مع لبنان متنوع حتى العظم، صغير المساحة، متداخل السكان، وذو ثقافة واحدة ولغة أولى واحدة – أسهم مسيحيو النهضة قبل سواهم في إعادة اكتشافه وأدائها.

هذه أسئلة برسم الدعاة المبسطين لفكرة الفدرالية في لبنان اليوم، مع التفهم الكامل لحسن نواياهم وتبرّمهم مما آل إليه حال الوطن.

أما البديل للفدرالية فيبقى المشروع الوطني الديمقراطي التعددي، واللامركزية الموسعة (على مستوى المحافظة لا الكانتونات الطائفية) على المستوى الآني المباشر القابل للتطبيق، وقد أنجز الوزيران المشرّعات خالد قباني وزياد بارود خطوات عملية متقدمة في تفصيل ذلك.

في كلمة ختامية واحدة، كل مقترح لفدرالية مستندة إلى توزيع طائفي هو باختصار: خطوة في المجهول، ومغامرة غير محسوبة النتائج.

- نافذة على فكر كمال جنبلاط:

• آراء ومواقف:

- بهذا تحيا الديمقراطية السياسية وتنمو

قدر هذا الجيل الاسهام في تطوير الانظمة، لان العالم الجديد الذي سينمو سيرشدنا الى الطريق الذي يتوافق مع اوضاع الحضارة القائمة ومع حقيقة واقع الانسان.

فعلى الديمقراطية السياسية ان تنفتح لتحيا ولتنمو في اتجاهات تأسيسية ثلاثة:

أ - الاتجاه الاجتماعي ، المتلازم لكيونة الجماعة ، خاصة في هذا العصر الذي تنزع فيه كل جماعة الى المزيد من الاتحاد والانصهار والانتظام العضوي، وذلك بفضل التكتّف البشري والمعنوي المتصاعد الذي يلقّنا ويدفعنا من كل جانب.

ب- الاتجاه المهني الاقتصادي الملازم لثورة هذا العصر، الذي يتبلور في مختلف الانظمة الاشتراكية والاجتماعية .

ج- الاتجاه التضامني التعاوني الذي يعبر وحده، في حقل التمثيل ، عن مصلحة الجماعة وعن ارادة الجماعة.

(المرجع : كتابه "محطات انسانية وفكرية وسياسية في تاريخ النضال " ص. 36 - 37)

- خط الاستقامة

الاشتراكية التي نؤمن بها هي امتداد لمبادئ الدين في المجتمع ، اي تطبيق عملي للمساواة والاخوة وللتعاون والمحبة بين ابناء البشر... ونريد ، فوق ذلك، الجمع بين نظام المشاركة والمساواة الوظيفية والشعور بالاخوة الانسانية الحقيقية، وبين قيم الاخلاق والروح التي هي قيم المجتمع.

ففي نظرنا ان الاتحاد الحقيقي هو في التنكر لمبادئ الدين الاساسية : الاخوة ، المساواة ، المحبة ، التعاون .

ويتم الالحاد عملياً بتغليب ارباب الاحتكار الاقتصادي والمالي في البلد على مصالح افراد الشعب .

والالحاد يكون في التعاون مع اعداء الشعب العربي ، وفي انتهازية الاساليب وانتهازية الغايات وانتهازية الحلفاء.

نحن لسنا ضد احد ، بل ضد النهج الملتوي في الحياة السياسية ، الخط امامنا واضح، فليستقم من يستقم، وليلتوي من يلتوي!

(المرجع: كتابه "محطات انسانية وفكرية وسياسية في تاريخ النضال" ص. 129)

• من اقواله:

- صوت لبنان المقيم الى لبنان المهاجر

"يا اخي المهاجر ، لك علينا حق ولنا عليك حقوق في هذه الفترة الخطيرة من حياتنا.

حقك علينا ان نحافظ على الاستقلال ، وان لا نشوّه بأيدينا رسالة لبنان ووجه لبنان فحجلنا يتزايد ودلّنا من اعماق انفسنا يتصاعد ، اذ ننظر بعين الاجنبي وبعينك الينا والى حالنا وآلامنا .

اني اسمعك تقول: "هذه بلادي كما هي بلادكم فماذا فعلتم بها؟ هي بلاد الحرية ، فلماذا اقمتم في المظالم معالماً، ولانطلاق الفكر انكسار ، ونكسة وانكفاء، وللحرية قيوداً؟"

هي بلاد الحق والخير، فلماذا ادخلتم اليها الشر والظلم والعدوان؟

هي بلد النزاهة والتجرد ، فماذا تبعثون؟

هي موطن العقل والتنظيم ، فعلام هذه الفوضى وهذا الاستهتار؟

هي بلاد الوئام والتفاهم الرحب ، فما بالكم على انفسكم تنقسمون شيعاً وطوائف وفرقاً واحزاباً؟

يا ايها المهاجر لنا عليك حقوق ولنا منك بعض العذر

الازمة التي نجتازها تتعدى كل اللواتي مرت على هذه البلاد ، فهي ، في الواقع ، ازمة حكم وازمة نظام ، وهي فوق كل هذا ازمة اخلاق وكفاءة رجال.

حقنا على المهاجرين ، وقد رأيتم وادركتم بأعينكم وبصيرتكم ما ادركتم من حالة لبنان الداخلية ، ان تمدوا لنا يد الفضل والمعونة. عودوا الينا، ولو افراداً وجماعات قلائل. فنحن الى شخصكم والى روحكم احوج منا الى رؤوس الاموال وشتى انواع المساعدات. ففي نزعة المهاجر للفردية الصحيحة وللديموقراطية البهية ، امل لنا بعد ان اوشكت آمالنا ان تتحطم. "

(المرجع: خطاب له في زحلة في حفل افتتاح تكريم المغتربين في 1946/6/1 ، وردت في كتابه "محطات انسانية وفكرية وسياسية في تاريخ النضال " ص. 7)

- الحرية جوهر كينونة الانسان وجوهر العقل البشري

ليس ادلّ من هذا المؤتمر (مؤتمر الاحزاب العربية في بيروت 1961) من ان الديموقراطية السياسية وانظمة التمثيل الشعبي تعاني ازمة حادة هي في اساس مشكلات الشعوب ، وفي محور انطلاق تطورها، هي ازمة تحول ونمو وتطور في اتجاه جديد ، او بالحري ازمة تصحيح وتوفيق مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي نعيشه، ومع واقع حقيقة الانسان.

فالحرية لا يمكن ان تنقلص وتزول على وجه الارض لانها جوهر كينونة الانسان ... فالانسان ينزع بطبيعته الى الحرية لانها من صلبه ، لانها هي والسعادة واحدة. وكل كائن حي يطلب السعادة وينشد السعادة والسعادة التي نعني لن تزيد وتترفع في الكائن الحي الا على قدر تدرجه وصعوده في سلم الاجناس الحية ، وفي معراج نمو العقل وتبلوره وظهوره حتى يبلغ مرتبة الانسان.

الحرية لا يمكن ان تزول وتضمحل لانها من جوهر العقل. وقد صنع العقل من الوعي الظاهر، اي من الحرية اي من الكينونة المطلقة الجوهرية. وكل مطلب او تحقق للحرية في هذا الوجود الظاهر ، ومن ضمنه السياسية هو انعكاس لا اكثر ، وتجسد جزئي لهذه الحرية الاصيلة فينا.

انما الحرية السياسية تمر اليوم في ازمة وتبدو في الظاهر كأنها تنقلص وتنهار، وتستبدل بثتى الانظمة الكلية والعسكرية وسواها، وذلك لاننا نحن كنا لجهلنا وتمسكنا بالتقليد المنذر، السبب المباشر لهذه الازمة.

(المرجع: جريدة الانباء في 1961/1/14 وردت في كتابه "محطات انسانية وفكرية وسياسية في تاريخ النضال" ص. 32)

• مطالب ومشاريع اصلاحية: هذا ما نفعله اذا حكمنا لبنان

"لأجل تخفيف النزعة الانانية عند الانسان ، ننادي باعتماد النظام التعاوني الذي يضمن الانسجام بين مصلحة الفرد الخاصة ومصلحة الجماعة . فالتعاونيات من افضل المدارس الاجتماعية التي تصقل بعض نزعات الانسان وتظهرها .

واطالب باعتماد المبدأ النسبي في الانتخابات بعد الغاء الطائفية السياسية ، وبإنشاء مجلس ثان ، دستوري، يمثل فيه العمال وارباب الخدمات والطلاب ومنظمات الشباب والجامعات والفئات الثقافية ، وتعاونيات الفلاحين والمزارعين وسواها من النشاطات التقنية والشعبية في البلاد. وادعو الى انشاء مجالس محلية منتخبة الى جانب كل قائمقام تقوم بقسط من العمل في المنطقة. وعلى صعيد البلديات ، ادعو الى توسيع صلاحياتها، واعتماد مبدأ المشاركة الدورية من قبل عدد معين من الاشخاص في البلدة يضافون دورياً الى المجلس ويبدأ التصويت في نهاية كل شهر على عدد من القضايا الرئيسية . ونحن في عصر المشاركة ، يجب التخلص من حكم العائلات والاقطاعيات وشخصيات الوجاهة والمال.

واطالب بإنشاء مصارف تمويل لتنمية الصناعة والزراعة ، وباعتماد لا مركزية جغرافية للمصانع، على ان تساهم الدولة بتقديم اراض لها لأرباب العمل لتأسيس مصانعهم ، مع تسهيلات كخفض اسعار الكهرباء ، والماء وضريبة الدخل لمدة لا تقل عن 15 سنة. المهم ان نخلق بيئة طبيعية للانسان ، وان نجاور الصناعة ونلازم العمل الحرفي والزراعي ، وهي الطريقة الوحيدة لانقاذ الانسان من مشاكل العصر الصناعي وظلاماته.

ومن خطتنا الصناعية، تعليم مهني واسع ، وجعل الطلاب يتدربون على العمل يوماً في الاسبوع في الزراعة والصناعة، لخلق روح اجتماعية واحدة. المهم خلق مجتمع سليم ، ولا مجتمع سليم ، لا اقتصاد سليماً. ولا مجتمع سليم لا مواطن سليماً."

(المرجع: مقال في الانباء بتاريخ 1971/7/31 ، ورد في كتابه "محطات انسانية وفكرية وسياسية في تاريخ النضال" ص. 90)

علوم وتكنولوجيا: ثورة في تقنيات التهوية لتجنب الامراض وتسريع الخروج من الاغلاق – جريدة النهار
في 2021/8/28

تستعدّ أستراليا لإطلاق "ثورة" في عالم التهوية من شأنها أن تؤدي إلى الحدّ من الحاجة إلى إصدار أوامر بملازمة المنازل، وأن تساهم في منع انتشار عدوى "كوفيد-19" وفي تعزيز الاقتصاد وزيادة حجمه بمليارات الدولارات من خلال القضاء على الزكام العادي والإنفلونزا.

وفي التفاصيل، ذكرت صحيفة "ذي سيدني مورنينغ هيرالد" أن أستراليا بصدد إصلاح معايير البناء لمنع انتشار فيروس كورونا، وأن أصحاب العمل قد يتعرّضون للملاحقة القانونية إذا تسببت أماكن العمل ذات التهوية السيئة في تفشي الأمراض. ويشير البعض إلى أن هذه الإصلاحات والتغييرات قد تؤدي دوراً مهماً بقدر التفكيح في المعركة ضد الفيروس.

وبهذا الصدد، تجري مفاوضات بين حكومات الولايات وأصحاب العمل والنقابات من أجل اعتماد مدونة لقواعد الممارسة قابلة للتنفيذ قانونياً بهدف إرغام أصحاب العمل على حماية موظفيهم من انتقال وباء "كوفيد-19" في الجو.

وعلمت صحيفة "ذي صندي آيغ" أيضاً أن الهيئة الفيدرالية، التي تضع قوانين البناء، هي بصدد العمل على صياغة قواعد تفرض تجهيز المباني الجديدة بخصائص للتهوية وتنقية الهواء بما يقلل إلى الحد الأدنى انتشار مسببات الأمراض في الأماكن المغلقة. فالمباني، أي المطاعم والمدارس والمنازل والشقق السكنية والمكاتب، لا تزال تُصنّف بأنها المواقع ذات مستوى الخطر الأعلى لنفسي الأوبئة؛ ونوعية الهواء في عدد كبير من قاعات التدريس في ولاية فيكتوريا، حيث ظهر العديد من موجات كورونا الأخيرة، هي أسوأ بمعدّل 2.5 مرات من نوعية الموصى بها.

ولكن نادراً ما يأتي السياسيون والمسؤولون الحكوميون على ذكر التهوية، ولا يزال السواد الأعظم من الجمهور غافلاً عن الخطوات البسيطة التي يُمكن أتباعها للتدقيق في نوعية الهواء وتحسينها بهدف الحؤول دون تفشي الأوبئة والأمراض.

وقد تفوّقت بلدان عدّة على أستراليا في هذا المجال. فقد أدركت الدول الآسيوية، التي نجحت في كبح تفشّي فيروس كورونا، أهمية التهوية منذ المراحل الأولى للوباء، فيما تعتمد دول أوروبية مثل بلجيكا وإيرلندا إلى إقرار قوانين تفرض على الشركات والأعمال تأمين هواء نظيف في بيئة العمل.

وتشمل حزمة التمويل، التي أعلنها الرئيس الأميركي جو بايدن للمدارس بقيمة 130 مليار دولار، مبالغ مخصّصة لتجهيز المدارس بتقنيات التهوية المناسبة. وقد خلصت دراسة أجرتها المراكز الأميركية لمكافحة الأمراض في أيار الماضي إلى أن التهوية الملائمة أكثر فاعليّة من ارتداء الكمامات في الحدّ من انتشار وباء "كوفيد-19" في المدارس. وأشار مدير معهد بورنيت، البروفسور برندان كراب، إلى أن التهوية هي "الحلقة المفقودة" التي من شأنها تسريع المسار الذي سيقود أستراليا إلى التخلّي عن الإغلاق العام لأنه لن يعود ضرورياً، معتبراً أن "أسلوب التعامل مع انتشار الفيروس جواً هو الإخفاق الأكبر في المقاربة الأوسترالية".

يُشار إلى أن الوكالات الصحية على غرار منظمة الصحة العالمية، والمراكز الأميركية لمكافحة الأمراض، وهيئة السيطرة على الأمراض المعدية في أستراليا تأخّرت في الإقرار بأن فيروس كورونا ينتقل جواً، ولكن بات هناك الآن إدراك واسع للدور الأساسي الذي يؤديه هذا العامل في انتشار الوباء.

ففي حالات عدّة، تفشّي الوباء بين الركّاب المحجورين في غرفهم على متن سفن سياحيّة، ما دفع العلماء إلى التحقيق في احتمالات انتقال العدوى عبر الجو. وفي هذا الإطار، أشارت ليديا موراوسكا، وهي باحثة مقيمة في أستراليا، وأدت دوراً رائداً على الساحة العالمية في نشر التوعية بشأن انتقال الفيروسات جواً، إلى أن الجائحة استوجبت حدوث "تحول جذري" مجتمعيّ في سبل مكافحة وباء "كوفيد-19" وغيره من الأمراض التنفّسية. واعتبرت أن التكلفة المترتّبة على تشييد مبانٍ مزوّدة بأنظمة محسّنة للتهوية تُعوّض من خلال المنافع الاقتصادية التي يمكن تحقيقها حين يكون المجتمع بصحة أفضل.

وبهذا الصدد، تنظر الحكومة في ولاية فيكتوريا الأوسترالية في تحسين أنظمة التهوية في قطاعي الرعاية الصحية والتعليم، وقد أنشأت فريقاً خاصاً لهذا الغرض مؤلفاً من ممثلين عن مختلف الأجهزة الحكومية.

من شأن تحسين التهوية أن يخفّض متوسط عدد الأشخاص الذين تنتقل إليهم العدوى من شخص مصاب، ما يؤدي بدوره إلى خفض العتبة المطلوبة لتحقيق مناعة القطيع ومستوى التلقيح اللازم للوصول إلى هذه العتبة. وبهذه الطريقة، لا تعود هناك حاجة إلى الإغلاق العام، وفق ما يقول البروفسور كراب.

ومن أجل تحسين معايير التهوية في المباني، يخوض المجلس الأسترالي لقوانين البناء نقاشات مع الخبراء والمجموعات الصناعية بشأن إدراج مواصفات تتعلّق بالتهوية في قانون البناء. قد تؤدي هذه التغييرات إلى زيادة تكاليف البناء، ولكن الجهات الفاعلة في هذا القطاع تدرك أنه لا مفرّ من الإصلاح، وقد بدأ البعض طوعاً بتشبيد مبانٍ ذات أنظمة تهوية فائقة الجودة.

وفي السياق عينه، يُمكن أن يواجه أصحاب العمل أيضاً تحديات قانونية إذا أصيب موظفونهم بالتوعك في مبانٍ لا تُراعي المعايير المطلوبة لناحية جودة الهواء.

وقد أشار ليام أوبريان، الأمين العام للمجلس الأسترالي للنقابات العمالية، إلى أن "الصعوبة تكمن في أن الأشخاص لا يستطيعون رؤية الهواء غير النظيف، ولذلك يصعب عليهم استيعاب الأمر مقارنةً بالأمور الأخرى الأكثر وضوحاً مثل الأسطح القذرة وانتشار الرذاذ بسبب العطس مثلاً". وأضاف أنه من شأن اعتماد أنظمة التهوية المناسبة في مكان العمل أن يساهم في انخفاض أعداد الموظفين الذين يتغيّبون بسبب المرض، وفي زيادة الإنتاجية.

يقول الخبراء إن عدداً كبيراً من المشكلات الناجمة عن سوء التهوية يمكن معالجتها بسهولة، من خلال تركيب أجهزة لرصد مستويات ثاني أكسيد الكربون، واعتماد حلول منخفضة التكلفة في معظم الأحيان مثل أجهزة تنقية الهواء المحمولة والفائقة الفاعلية، التي يُمكن إيجادها في متاجر الأدوات المنزلية.

وقد أصدرت جامعة ملبورن دليلاً يتضمّن توجيهات حول شراء أجهزة تنظيف الهواء، التي تُستخدم في فنادق الحجر وبعض المستشفيات في ولاية فيكتوريا، بعدما كشفت الاختبارات أن الهواء ينتقل من غرف المستشفى إلى الأروقة المكتظة بالأشخاص.

وأشارت البروفسورة برياراجاوبالان، مديرة مختبر الابتكار في مجال البناء المستدام لدى جامعة RMIT، إلى أنه يجب فحص مستويات ثاني أكسيد الكربون في قاعات التدريس، وإدراج التهوية ضمن معايير البناء في المدارس.

صحة وغذاء: ماذا يجب ان تفعل اذا اصبت بعدوى اختراق "كورونا" – جريدة الجمهورية في

2021/8/27

يتساءل كثيرون حول ما يجب القيام به في حال تلقوا التطعيم، وظهرت نتيجة فحص "كوفيد-19" لديهم إيجابية، هل يجب أن يخضعوا للعزل الذاتي وإلى متى؟ ماذا عن أفراد الأسرة، هل يجب عليهم جميعاً إجراء فحص "كوفيد-19"؟ ما أنواع الأعراض التي يجب أن تجعل الشخص يشعر بالقلق من احتمال إصابته بعدوى اختراق اللقاح؟ وكيف تتعامل مع المتشككين الذين يشككون في الحصول على اللقاح، إذا كان لا يزال بإمكانك الإصابة بفيروس كورونا؟

تُعدّ لقاحات "كوفيد-19" فعّالة للغاية ضدّ عدوى الفيروس، ولكن لا يوجد لقاح فعال بنسبة 100%، إذ حتى الأشخاص الذين تلقوا التطعيم بالكامل ضد "كوفيد-19" يمكنهم أن يُصابوا بالعدوى.

ومن غير المعروف تحديداً عدد حالات اختراق لقاح "كوفيد-19" التي تحدث. واستناداً إلى تقارير تركز على مشكلات الرعاية الصحية، إنّ معدل الإصابة بعدوى الاختراق أقل بكثير من نسبة 1%.

إليك الإجابات لتساؤلاتكم، بحسب المحللة الطبية لدى CNN، الدكتورة لينا ون، طبيبة الطوارئ والأستاذة الزائرة في كلية الصحة العامة في معهد ميلكن في جامعة جورج واشنطن.

• ما الذي يجب فعله إذا أصيب الشخص بعدوى اختراق؟ هل يجب أن يخضع للعزل بعيداً من أفراد أسرته؟ هل يهّم إذا ظهرت عليه أعراض؟

"يجب على الشخص الذي تلقى التطعيم وظهرت نتيجة فحصه إيجابية لـ"كوفيد-19" اتباع بروتوكولات العزل الصارمة، لأننا يجب أن نفترض أنّ الشخص لديه العدوى والقدرة على نقلها للآخرين.

وإذا كان هذا الشخص يعاني من أعراض المرض، فيجب أن يخضع للعزل لمدة 10 أيام على الأقل، اعتباراً من اليوم الأول الذي بدأت فيه الأعراض، وفقاً لمراكز مكافحة الأمراض، ويمكنه إنهاء فترة العزل طالما أنّه لم يُصب بالحمى لأكثر من 24 ساعة مع تحسّن الأعراض الأخرى.

وإذا لم تظهر الأعراض على الشخص، ولكن لا يزال لديه نتيجة فحص إيجابية، فيجب أن يبقى معزولاً لمدة 10 أيام من ظهور نتيجة الفحص.

والعزل يعني أنّ الشخص لا ينبغي عليه الخروج إلى الأماكن العامة، حيث يمكنه نقل العدوى للآخرين، كما يعني العزل بعيداً من جهات الاختلاط المنزلية الوثيقة، وهذا يعني، إن أمكن، البقاء في جزء من المنزل بعيداً من الآخرين، في غرفة الخاصة.

وبشكل أساسي، بمجرد إصابة الشخص بـ"كوفيد-19"، لا يهّم لغرض العزل ما إذا كان قد تلقى التطعيم، فقد يكون معدياً للآخرين ويحتاج إلى اتباع إجراءات العزل القياسية".

• إذا أصيب أحد أفراد الأسرة بعدوى مفاجئة، فهل يجب أن يخضع الجميع لفحص "كوفيد-19"؟

- "يجب أن تخضع جميع جهات الاختلاط القريبة للفحص، مع تحديد "الاختلاط الوثيق"، على أنه البقاء على بعد 6 أقدام لمدة 15 دقيقة على الأقل خلال فترة 24 ساعة.

ويجب على غير الملقحين، في حال خالطوا شخصًا مصابًا بعدوى "كوفيد-19" بشكل وثيق، الخضوع للحجر الصحي لمدة 10 أيام، ويمكنهم تقصير مدة الحجر الصحي إلى 7 أيام، إذا ظهرت لديهم نتيجة فحص سلبية بعد 5 أيام على الأقل من التعرض للشخص المصاب بالعدوى. وخلال فترة الحجر الصحي، لا يمكن الخروج إلى الأماكن العامة".

• هل هذا يعني أنّ الشخص الذي تلقى التطعيم وتعرض لشخص مصاب بعدوى "كوفيد-19" لا يزال بإمكانه الذهاب إلى العمل؟

"وفقًا لتوجيهات مراكز مكافحة الأمراض، يمكنه ذلك، طالما أنّ هذا الشخص لا يعاني من أعراض، ويلتزم بوضع كمامة في جميع الأوقات ويخضع للفحص بعد 3 إلى 5 أيام من التعرض لشخص مصاب.

وتفتقد إرشادات مراكز مكافحة الأمراض إلى فارق بسيط مهم، على سبيل المثال، هل ستكون مرتاحًا للجلوس إلى جانب زميل في العمل حول طاولة اجتماعات إذا كنت تعلم أنّ زوجة هذا الشخص قد شُخصت للتو بـ"كوفيد-19"؟ وحتى إذا نصت إرشادات مراكز مكافحة الأمراض على أنه يمكن القيام بذلك، أعتقد أننا بحاجة إلى استخدام بعض المنطق السليم أيضًا.

وإذا كان زوجك أو طفلك مصابًا بـ"كوفيد-19"، وما زلت تنتظر نتيجة فحص فيروس كورونا الخاص بك، فأنا أحتك على إخبار مشرفك، ومعرفة ما إذا كان بإمكانك العمل من المنزل على الأقل حتى تحصل على نتيجة فحص سلبية".

• ما هي أعراض عدوى اختراق لقاح "كوفيد-19"؟

"الفائدة الرئيسية للتطعيم هي أنه يقلل من احتمالية الإصابة بأعراض خطيرة، وأولئك الذين تلقوا التطعيم وأصيبوا بفيروس كورونا هم أكثر احتمالًا للإصابة بأعراض خفيفة مقارنة بالأشخاص غير الملقحين.

ونظرًا لأنّ الأعراض لدى متلقي التطعيم تعدّ أكثر اعتدالًا من تلك التي يعاني منها غير الملقحين، فيجب الحذر حتى من عرض واحد من أعراض "كوفيد-19"، وتشمل الحمى، والقشعريرة، والسعال، والتعب، وآلام العضلات أو الجسم، والصداع، والتهاب الحلق، وسيلان الأنف، والغثيان، والإسهال، وفقدان حاسة التذوق أو الشم.

وبالطبع، هذه قائمة واسعة من الأعراض، ويمكن أن تشير إلى أمراض فيروسية أخرى أيضًا. ونظرًا لانتشار فيروس كورونا في معظم أنحاء العالم، حافظ على رادارك في حالة تأهب قصوى. وفي حال لم تشعر بأنك على ما يرام، قم بإجراء الفحص".

• إذا ظهرت نتيجة فحص الشخص إيجابية لـ«كوفيد-19»، فهل يجب أن يخبر الزملاء في العمل؟

«على الشخص المصاب بالعدوى إتباع الإجراءات في مكان عمله، ويجب أن يتحدث إلى مديره، الذي قد يوجّهه إلى قسم الموارد البشرية في الشركة أو إلى شخص آخر، يمكنه المساعدة في تعقب جهات الاختلاط. وبشكل عام، قد يشمل ذلك تحديد الأفراد الذين قام الشخص المصاب بمخالطتهم بشكل وثيق في الفترة الزمنية التي كان من الممكن أن يكون خلالها معدياً، عادةً ما تصل إلى 48 ساعة قبل بداية الأعراض».

• هل يحتاج الشخص إلى إجراء فحص آخر قبل أن يُسمح له بالعودة إلى العمل؟

«لا، بافتراض أنّ المصاب بالعدوى لم يُصب بالحمى لأكثر من 24 ساعة وأنّ الأعراض الأخرى تتحسن، فإنّ فترة العزل بعد 10 أيام من بداية الأعراض هي فترة العزل، كما أوصت بها مراكز مكافحة الأمراض، بعد ذلك يمكن إنهاء العزل والعودة للعمل والتفاعل مع الآخرين».

• هل ستساعد جرعة معززة من اللقاح في تقليل عدوى الاختراق؟

«على الأرجح، إذ نتوقع أنّ جرعة معززة ستمنع عدوى الاختراق في المستقبل. وربما لا يكون قرار الجرعة المعززة بمثابة توصية ذات مقياس واحد يناسب الجميع، ولكنه قرار فردي بحسب ظروفك الطبية».

• قد يسأل بعض الأشخاص ما الهدف من التطعيم إذا كان لا يزال من الممكن حدوث عدوى اختراق؟

«نحن نحصل على اللقاح لسببين. نذكّر أنّ التطعيم يقلّل من احتمالية الإصابة بأعراض خطيرة، وفقاً لتقديرات بيانات مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها، بحوالي 25 مرة

وثانياً، يقلّل التطعيم أيضاً من الإصابة بـ«كوفيد-19» بنحو 8 مرات، وتقلّ احتمالية مرض الشخص الملقّح بـ«كوفيد-19» ونقل العدوى، مقارنة بالشخص غير الملقّح.

ويعود السبب في حدوث عدوى الاختراق إلى أنّ مستوى الفيروس مرتفع لدرجة أنّ اللقاح وحده قد لا يكون كافياً لحمايتك، ولهذا السبب يمكن أن يساعد وضع الكمامة، كما يمكن أن يقلّل من عدد البيئات عالية الخطورة التي تتواجد فيها. وفي النهاية، نحتاج إلى تقليل مستوى الفيروس من حولنا، وأفضل طريقة للقيام بذلك هي من خلال تلقّي الجميع للقاح».

اخبار الرابطة

- الرابطة تنعي الصديق الاستاذ فاروق البربير

بيروت في 02 ايلول 2021

ببالغ الأسف والأسى، أنعي صديق العمر ورفيق النضال الوطني والقومي الوزير السابق وناشر مجلة "العرب والعالم"، والكاتب الصحفي القدير فاروق البربير. تعود صداقتنا للخمسينات من القرن الماضي، إنطلاقاً من الزمالة في الجامعة الأميركية في بيروت. كان دوماً رجل مبدأً ووفاءً وصديق صدوق.

سوف نفتقد محبته وظرفه وجلساته العامرة بالموّدة والفكر والطرافة.
وداعاً أبا ناصر، أنت الآن في رعاية العليّ القدير وبركته.
عبّاس خلف



- الرابطة تواصل حملة التوعية من وباء كورونا وهذا نموذج عنها

بشرى سارة.. عقار قديم عمره 40 عاماً قد يعالج من كورونا

تستمر الجهود العلمية للتوصل إلى علاج لمرض فيروس كورونا على كل المستويات، فقد كشف علماء من جامعة جورجيا الأميركية، في دراسة بحثية نشرت على موقع "Nature Reports" أن علاجاً مضاداً لمرض النقرس قد يكون فعالاً ضد كورونا وغيره من الفيروسات التي تصيب الجهاز التنفسي.

وأظهرت التجارب أن عقار (Probenecid) المضاد لمرض النقرس، يتمتع بخصائص مضادة للفيروسات، ما قد يجعله خياراً رئيسياً لمكافحة ليس فقط عدوى كورونا بل فيروسات الجهاز التنفسي الأخرى المميتة.

يشار إلى أن هذا الدواء متوفر في الأسواق منذ نحو 40 عاماً، كما أنه معتمد من إدارة الغذاء والدواء الأمريكية (FDA)، ويمتاز بأن له آثاراً جانبية قليلة.

تراجع الأجسام المضادة بعد 4 أشهر من التطعيم... هل نفقد الحماية تلقائياً؟

أظهرت دراسة شملت عدد كبير من العاملين في القطاع الطبي في الهند الذين تلقوا التطعيم المضاد لفيروس كورونا كاملاً، نقصاً "كبيراً" في الأجسام المضادة لمرض كوفيد-19 لديهم في غضون أربعة أشهر من تلقي الجرعة الأولى.

ويمكن أن تساعد نتائج الدراسة الحكومية الهندية على اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي أن تعطي جرعة تنشيطية من اللقاحات كما فعلت بعض الدول الغربية.

ولا يعني تراجع الأجسام المضادة بالضرورة أن الشخص لم تعد لديه القدرة على مقاومة المرض، إذ أن خلايا الذاكرة في الجسم ما زال بإمكانها التدخل لتوفير حماية كبيرة، وفقاً لما ذكره مدير المعهد الحكومي الذي أجرى الدراسة.

وفي حديث مع وكالة "رويترز"، قال مدير مركز أبحاث الطب الإقليمي في الهند سانجاميترا باتي: "بعد ستة أشهر يمكننا أن نبلغكم بوضوح أكبر ما إذا كانت هناك حاجة لجرعات تنشيطية ومتى يمكن أن تعطى".

وكان باحثون بريطانيون قد قالوا الشهر الماضي إن الحماية التي توفرها جرعتان من لقاحات فايزر/بيونتك وأسترازينيكا تبدأ في التراجع خلال ستة أشهر.

للمتعافين من كورونا.. لا تقربوا هذه الأطعمة

كشف خبير روسي عن عدد من المواد الغذائية التي يجب التخلي عنها في حالة الإصابة بمتلازمة ما بعد كوفيد-19. ويمكن أن تستمر أعراض فيروس كورونا المستجد أحياناً لمدة أشهر بعد التعافي.

وأشار البروفيسور، ميخائيل غينسبورغ، مدير معهد سامارا الروسي لبحوث التغذية والعلاج بالتغذية، إلى أن هذه المتلازمة تشير إلى زيادة النشاط الالتهابي في الجسم، لذلك يجب اتباع نظام غذائي فعال ومضاد للالتهابات، بحسب ما نقلت عنه وسائل الإعلام الروسية.

وقال إنه "من الضروري قدر الإمكان التخلي عن السكر والأطعمة بمؤشر سكر مرتفع، مثل منتجات الدقيق الأبيض المنخول، والبطاطس والأرز. وكذلك التخلي عن زيت النخيل وعباد الشمس والذرة وزيت فول الصويا والسمن النباتي واللحوم الحمراء واللحوم المعالجة"، وشدد على أهمية زيادة نسبة الأطعمة الغنية بـ"أوميغا-3" والأحماض الدهنية، مثل الأسماك البحرية وزيت بذور الكتان وزيت الزيتون والخضراوات والثمار والخضراوات الورقية والفواكه المحتوية على نسبة منخفضة من السكر. وكذلك يجب إدراج منتجات الألبان المخمرة من دون سكر والكربوهيدرات المعقدة مثل الحنطة السوداء والشوفان والخبز بالنخالة إلى الوجبات اليومية.

من الصحافة اخترنا لكم :

- المسالك والممالك... والمهالك - سمير عطالله - جريدة النهار في 2021/9/1
ارتبط اسم لبنان بالموارنة منذ ما قبل اعلانه. قيل ذلك في التعبير عن محبة أو في تأكيد البغض. العلمانيون أو الطائفيون، قالوا في المديح وفي الذم، إن الموارنة هم علة الوجود لبلد صغير في عالم اسلامي متسع، من شاطئ المتوسط إلى جبال الأطلس. ومنذ قيام لبنان ثم استقلاله، والدراسات توضع مثل فرض مدرسي، حول رفض "الكيان" أو عشق الوطن. ومع الزمن أصبح لفكرة لبنان فلاسفة وجوديون، مثل غابرييل مارسيل، أو ملاحدة مثل سارتر.
في الحالتين، ذهب الفريقان إلى الغلو. معظم الذين يقصدون فكرة لبنان أو يرفضونها، لم يقرأوا سوى أسماء المفكرين وشيئا من عناوين كتبهم. واتخذوا العنوان وحده وسيلة سطحية لأيمان عميق، في هذا الاتجاه أو ذلك. وكان الوصول إلى حل مشترك صعباً. فالصراعات الدولية والنزاعات الإقليمية حول الدولة الصغيرة لم تُبق فكرة للتأمل الموضوعي. وقيام إسرائيل أدى إلى مخاوف حقيقية، في الإقليم وفي الأمة، من نشوء دولة غربية وحصان طروادة آخر. وزاد من هذه المخاوف المغالية، اتجاه الغالبية المسيحية إلى الثقافة الغربية، فيما كانت التيارات القومية واليسارية تتصاعد في كونها رمز العروبة وشكل الحرية. وتضمن الصراع ضلعاً خفياً هو العنصر الطائفي. فقد أخذ الموارنة الجبل من الدروز، والعاصمة من السنة، ولم يبق للشيعية سوى جنوب منسيّ وبقاع مهمل، يتعامل أهله بالليرة السورية، إلى ان جاء فؤاد شهاب، وحاول تصحيح الخريطين، السياسية والاجتماعية.

خشي الموارنة رجلاً، اسم جده حسن. وفوقها أمير، وهم كادحون وطاحنو صخور. لكن النخب فيهم قرأت جيداً متغيرات الجغرافيا وتحولات التاريخ. وبدأت هذه النخب البحث عن صيغة مدنية ضمن الصيغة الدستورية، وعن ملتقيات مشتركة تعمل تحت شعار واحد هو العدالة والمساواة. ومن أجل تدعيم رؤيتها، بحثت في التاريخ الماروني عن مساهماته الكبرى في استحقاق موقع المقدمين: الأدب والشعر واللغة. واول مطبوعة عربية في الشرق. وريادات المهجر الاميركي. وروعة المساهمات في صحافة مصر وآدابها وفنونها. وإثنان من الصحافيين يصبحان باشوات، انطون الجميل في "الأهرام" و"كريم ثابت" في القصر الملكي. بكفيا ودير القمر. ومعهما ظهر الديراني الآخر جورج انطونيوس صاحب "اليقظة العربية" الخالدة حتى الآن. ثم ظهر في الموارنة من يؤذن للعرب من باريس للقيام إلى نجدة فلسطين، وكان نجيب

العازوري الرائد، فيما كان جاره بولس سلامة اول من كتب ملحمة النكبة شعراً تحت عنوان مفرد، أوسع من الجمع "فلسطين".

انقسم الموارنة إلى فريقين، بادئ الأمر. موارنة "الجيل الملهم" وموارنة "الجوار الواقعي". ثم تكفلت السياسة بتقسيم التقسيم: كتل واحزاب وجمعيات. وتقسّموا أيضاً إلى طبقات. وأتقن بعضهم، أو جلهم، ركوب الكاديلاك، ورفع علم طانيوس شاهين. ورأوا الحرب الاهلية قادمة، فلم يحاولوا منعها ولو فشلوا، بل دخل اطباؤهم ومحاموهم والمتعلمون، وحتى المثقفون، غمار الخسارة المحتممة في وجه ائتلاف عالمي، لا يرى في لبنان أكثر من ساحة أو ذريعة. مثلما حارب نابوليون الانكليز في بلجيكا، تحوّل لبنان إلى واترلو واقعة بين الجميع.

حدث الأسوأ عندما استدار الموارنة نحو بعضهم البعض. وأصبحوا أكثر شراسة. وسقط مقاتلوهم وشبابهم على جبهة الرئاسة بدل جبهة لبنان. ودكّوا بيوت بعضهم البعض كما لم يدكّها احد. وهجّروا اهلهم. واحترقوا مواطنيهم وحقّروهم. وفرضوا عليهم الخوات. ومارسوا الاغتيا. وكانت البشاعات نفسها تحدث في "الغربية"، كما في كل الحروب الأهلية، لكن عند الموارنة ظهرت قباحت الأنا وسطوة الإلغاء الكلي وابداء المنافسين، وحينما بدأت الحرب تهدأ قليلاً، عادت فاشتعلت عندما بدأ البحث عن رئيس. ووصل الحريق إلى حرم بكركي، التي اقتحمها الزعران بأسفل المظاهر.

يومها برزت دعوة جوهريّة، كنتُ ولا ازال من المؤمنين بها. لكي يبقى لبنان دولة مشرقة في اسسه، يجب ان يبقى رئيسه مسيحياً من غير ان يكون بالضرورة مارونياً. وما من حل آخر في إبعاده عن المعارك المضيفة للوقت والحياة. يعود الموارنة إلى دورهم الابداعي ويبقون خارج الصراعات الصغيرة والقاتلة والمدمرة، حول هاجس واحد، هو رئاسة الجمهورية. وفي أي حال، لم يعودوا هم الناخب الأول، ولا الورقة الحاسمة. فلماذا يبقى كابوساً وطنياً وسبباً تقجيراً كلما حان موعد الانتخاب أو التجديد؟

صارت صورة الرئاسة تجديفاً على الدستور وتزويراً لمعنى الميثاق. وصارت سمعتهم الحروب من أجل الرئاسة، لا التضحية من أجل لبنان. ولذلك، أصبح الفراغ في بعيداً مألوفاً مثل الملاء. وهانت على القصر ان يبقى شاغراً من دون شاغل، نحو نصف عقد من رئاسة الجنرال عون رئيساً مكلفاً للوزراء أو رئيساً منتخباً للجمهورية. ومن أجل الرئاسة تصالح اعداء الأمم. وطلع الجنرال عون إلى معراب، وتباسم مع سمير جعجع، وتم توقيع الاتفاق الذي سيلحق بما سبق وبما لحق.

لم تمض شهور على انتخاب الجنرال عون حتى أعلن بنفسه بداية معركة الرئاسة والتوريث عندما قال ان الوزير جبران يبدو متقدماً على غيره في السباق. هذا طبعاً حق الرئيس وحق مرشحه، لكن ما لبث لبنان ان تحوّل إلى مهرجان طائر ومهرجان حائط، للمرشح، لا للرئيس. وصار الرجل يتنقل إما في طائرة خاصة، وإما على اثنان، تشبهاً بالمسيح. وفي طريقه إلى القصر قلب علاقات لبنان بالعرب والعالم. وقبل ان يصل إلى الرئاسة صار هو من يشكّل الحكومات، ومن يوزع الحقائق، ومن يرميها في وجه صاحبها.

صارت الصورة اليومية في لبنان صورة بلد يفيق وينام على أيقاع واحد، وبدا ذلك تحدياً متغطرساً لغير الموارنة ولهم. وأما فيما بينهم، فالأمر عادي، ولو ان المورث وجد نفسه مع الوريث ضد جميع الاحزاب المسيحية: القوات، والكتائب، والمردة، ثم بكركي، ثم مطرانية الروم، ثم الفاتيكان. عادي. الذي لم يكن عادياً وضع جزء من الموارنة في وجه جزء من الشيعة، وكل الموارنة في وجه كل السنّة. فقد قرر الوزير ان عليه مهمة مقدسة هي "تربية" السنّة، من خلال تربية سعد الحريري، وبعده نجيب ميقاتي، ومن يكلف بعده لم يكن لائقاً بأحد ان يعامل رئيس الجمهورية اللبنانية احداً، كما عومل المكلفون. ابواب تفتح فقط من الداخل للخارجين. ابواب دوارة يدخل منها الضيف ليخرج من الجانب الآخر. هذا ليس جرحاً للمعنيين، هذا جرح لكل مواطن معني بكرامته وكرامة بلده. وفي أي حال، يقول الأستاذ رشيد درباس، لا كرامة لمواطن لا تؤمن له الجمهورية الرغبة والدواء والنور والوقود، وتحوّله إلى قاتل أمام محطة بنزين أو منترح حرقاً أمام مدرسة. ويصبح الإنجاز لا يليق بالموارنة ابداً ان تكون هذه صورتهم، من أجل تلك الكرسي الولادة لا

من أجل لبنان. فأين هو لبنان في هذا المأتم الحزين. والذي أبلغنا قبل اسابيع أنه جاء لنا بالسيادة ولم يبق سوى ان يحمل لنا الاصلاح، عليه أن يكف عن إهانة عقولنا ويكتفي. لم يبق أحد لم تلحق به الإهانة أو الضرر، أو اليأس، أو خسارة المال والعمر. ولا يعطى اللبناني سوى بيانات واجتماعات وفذلكات سقيمة مثل أمراض النحو وتملك النحاة. أي إرث والناس أيضاً بلا مياه في ارض البنايع. أي قضية والقصر يستقبل ويودع ويجادل في حقيبة او اثنتين أو عشر، فيما كل شيء في قعر التهلكة. إذا كان لبنان قد قام بفعل المواردة فليس من حقهم ان يموت تحت ثقل هذا العبث. أي شعب يرتضي ان يعقد رئيس جمهوريته 40 اجتماعاً حول الحصص بينما الجمهورية نفسها تنن وتحتضر، وجيشها مأخوذ بفتح الطرقات ومصادرة المخازن المزورة؟ هل هذا هو الجيش الذي قال عنه رئيس الجمهورية مرة انه غير قادر على حماية لبنان؟

لكنه قادر على حماية اهله. وعلى حماية قيم المساواة وقسم التواضع. اتخيل ماذا يكون هذا الحطام الكئيب المسمى لبنان، لولا خلق الجيش وهمته وشهامته وتقديسه لقسمه. يتعلم الجيش ان يحب شعبه، لا نفسه، وان يحمي الناس، لا ان يعرضها دوماً للهلاك والخطر، فوق شقاء الأيام وضنك الليالي. أقل منصب أو عمل أو وظيفة هو استحقاق لا يعطى إلا للمجائين. فليكن الحق في المنصب الدستوري الأول لصاحب الوزنات العشر بين المسيحيين. حتماً هناك موارد كثيرة بينهم، لكنهم بالتاكيد ليسوا الاكفاء الوحيدين. النسب الطائفي أو العائلي، لا يجوز كشرط ولا يحق كحق. لقد جربت هذه الصيغة زهاء القرن، وادت إلى ما نحن فيه. إن محاربة الاحتكار لا تكون فقط في استيراد البطاطا والعجوة وطناجر البريستو. الوجود المتآكل لا ينقذه سوى رئيس مشارك. ولا بد ان يكون مسيحياً لكي لا يختل الميزان الإنساني والتاريخي في الشرق. ومن أبسط حقوق المواردة خوض سباق الكفاءة والعدل والسيره المميزة. لكن كفافهم إثارة الاحقاد في ما بينهم والنعرات ضدهم. ما سماه منح الصلح "المارونية السياسية" أتعب المواردة وأهلك لبنان.

- معركة الخبث والتفاهة وحرب التحديتات المصيرية - رفيق خوري - جريدة نداء الوطن في 2021/9/4

معركة الحكومة والصلاحيات في تأليفها ليست "أم المعارك"، ولو بدت كذلك. والحكومة، وإن تشكلت، ليست أكثر من مسرح لصراعات أكبر منها. فكل طرف في المعركة يلعب الدور الذي يتصور أنه دوره الطبيعي الذي يخدم أهدافه. ولا أحد بين من يلعبون بخبث ومن يلعبون بسذاجة وتفاهة، يتوقف وسط الغبار ليرى أن لبنان الذي يتغنى به الجميع صار بسبب ما يفعلونه، وعلى الرغم منه، متسولاً على باب العالم. وقمة السخرية أن تدعي السلطة العاجزة المتواطئة أن أحداً لم يطلب الإذن لإستيراد النفط الإيراني، كأن "حزب الله" الذي يأتي بالصواريخ من إيران سيطلب من وزارة الطاقة السماح باستجلاب بواخر النفط. لكن أخطر ما في معركة الحكومة هو فقدان أو تجاهل رؤية ما تخدمه المعركة في الحرب على لبنان عبر ثلاث جبهات وتحديات مصيرية.

الجبهة الأولى هي التحدي الديموغرافي الذي يتجاوز الحسابات التقليدية حول التبدل الديموغرافي في أوضاع الطوائف. فالبلد يفرغ نوعياً من الكفايات التي علمها ورباها، حيث هجرة الأدمغة والنخب العلمية والطبية والقانونية والإقتصادية صارت مداً شاملاً. هاجس كل شاب هو أن يجد بلداً لدراساته الجامعية وعملاً في أي بلد. وهاجس كل أسرة هو تأمين مستقبل أبنائها في بلد آخر. وبالمقابل تتزايد كميّاً أعداد اللاجئين الى لبنان والذين يتكاثرون، ولا أمل لهم في العودة الى بلدانهم، ولا هم خارج القدرة على الدخول في النسيج الإجتماعي. وتروي أن-ماري سلوتر رئيسة "أميركا الجديدة" قول "العظيم جورج شولتز" لها: "يجب دائماً التركيز على الديموغرافيا لفهم العالم والقوى التي تشكل المستقبل".

الجبهة الثانية هي التحدي الوطني والسياسي. فما تدار به معركة الحكومة قاد الى موجة من العصبية الطائفية من دون مبرر. صراع بين السنة وقسم من المسيحيين تحت عناوين الصلاحيات والمقامات وحقوق الطوائف، مع ترك دور الحكم لقسم من الشيعة. والكل يعرف أن لا شيء اسمه حقوق المسيحيين أو المسلمين في غياب حقوق المواطنين. فالسنة يريدون الحفاظ على الطائف. والمسيحيون يخسرون في أي خروج من الطائف وعليه، برغم أو هام البعض. والشيعة هم الطائفة الوحيدة التي تربح من تغيير الطائف، ولدى "حزب الله" فيها مشروع إقليمي تقوده إيران.

والجبهة الثالثة هي بالطبع الإنهيار المالي والاقتصادي وسطو المافيا السياسية والمالية والميليشيوية على المال العام والمال الخاص. فالبطالة وصلت الى 40%. ومن لديه وظيفة لا يكفيه راتبه لأيام قليلة. لا دواء، لا غذاء، لا بنزين، لا كهرباء، لا مازوت ولا حتى ماء. والخيار هو إما "جهنم" وإما العصر الحجري. ونحن فيهما معاً.

ومن الوهم مواجهة هذه الأخطار بالتشاطر والتغابي والتصرف كأن السياسة هي مجرد "لعب كشاتيين". يقول الرئيس العراقي برهم صالح: "الفساد هو الاقتصاد السياسي للعنف". وما يحدث في لبنان من عنف فردي وسط الفساد الرهيب، هو، مع الأسف، مقدمات لعنف منظم أكبر.

- الشرق الأوسط... بين "العنيفة" والسياسات "الرمادية" - إياد أبو شقرا - جريدة الشرق الأوسط -
في 2021/9/5

أن يزور وفد حكومي لبناني العاصمة السورية دمشق، أمر قد لا يعتبر في الظروف الطبيعية خارج المؤلف. لكن ما قد يندرج في خانة «اللامألوف» أن تأتي هذه الزيارة بناءً على «تصوّر» أميركي... ترجمه على الأرض وزراء في «حكومة تصريف أعمال مستقلة» شكّلت في ظل هيمنة «حزب الله»، وفي عهد الرئيس ميشال عون رئيس الجمهورية الحليف لـ«حزب الله»، ويرافقهم موظف أممي كبير بلغ من نفوذه الهائل التوسط بين الرؤساء وبين لبنان والخارج، بل، تسمية وزراء في الحكومة المقبلة. في خانة «اللامألوف» أيضاً، إلى جانب زيارة الوفد الوزاري اللبناني - لأول مرة منذ تفجر انتفاضة سوريا - وبتشجيع أميركي، أن واشنطن ما زالت رسمياً تبتزّ نظام بشار الأسد، المدعوم إيرانياً، بعقوبات «قانون قيصر» الذي يطال المتعاونين اللبنانيين - أفراداً ومؤسسات - مع هذا النظام. ثم قبل أن ننسى، تأتي هذه الزيارة تحت تبرير أميركي إغاثي وإنساني «استثنائي» هو «التخفيف من معاناة اللبنانيين» من أزمة شح الوقود القتالة. غير أن واشنطن نسيت أو تناست أن واقع هيمنة السلاح المرتهن للخارج، هو المسؤول الأول عن هذه الأزمة وأزمات أخرى؛ كشح الأدوية وفرص العمل وانهيار قطاعات التعليم والاستشفاء والقضاء والسياحة والخدمات المالية وغيرها. كل هذا يحصل في بلد مفلس وتحاصره جائحة «كوفيد - 19»، ويتعذر فيه حتى اللحظة تشكيل حكومة لدى «استهلاك» ثلاثة مرشحين كُفوا التشكيل، بفعل تعطيل مستمر ومتعمّد تحرص القوى الدولية - على رأسها الولايات المتحدة وفرنسا - على تجهيل من يقف وراءه.

لا شك إطلاقاً في وجود بُعد داخلي للمحنة الحالية التي كان من إفرازاتها «الصارخة» زيارة الوزراء المستقيلين ومرافقهم الأمني النافذ إلى دمشق. والدليل على ذلك أن البطريرك الماروني، الكاردينال بشارة الراعي، ما زال يرفض سحب غطاءه الديني عن رئيس الجمهورية الماروني، حتى عندما يدعو إلى «الحياد» ويطالب بنزع السلاح غير الشرعي، ويُبدي تعاطفاً مع الطروقات الفيدرالية. والحال، أنه طالما ظل عون في سدة الرئاسة، وواصل توفير الغطاء الدستوري لهيمنة «حزب الله» وسلاحه وارتباطاته الإقليمية الإيرانية، ستستمر حالة «العيش التكتافي» بين الميليشيا الطائفية والمافيا (بل المافيات) الطائفية.

أكثر من هذا، فإن بقاء «الحالة العونية» في رئاسة الجمهورية احتمال قائم حتى إشعار آخر. ذلك أن جزءاً لا بأس به من حسابات التعطيل الداخلية يمثلها إصرار «العونيين» على «توريث» المنصب لرئيسهم جبران باسيل، صهر رئيس الجمهورية... وأحد أبرز المرشحين المعلنين لـ«حزب الله». أما «السيناريوهات» المعاكسة لرغبات هذه «الحالة» فتتمثل داخل لبنان في الانقسام المسيحي إزاء شخص باسيل، وتبلغ جدية هذا الانقسام حد جمعه «الأضداد» على مناوآته في مقدمهم الدكتور سمير ججع زعيم حزب «القوات اللبنانية» والوزير السابق سليمان فرنجية زعيم «تيار المردة». ويضاف إلى ذلك تدني أسهم باسيل عند حركة «أمل»، ثاني «الثنائي الشيعي»، التي يتزعمها رئيس مجلس النواب نبيه بري.

في هذا الجو، بوجود عون في الرئاسة متمتعاً بغطاء ماروني بطريركي، ومع اقتراب موعد الانتخابات النيابية المقبلة، هناك جهات لبنانية تربط الخلاف (الظاهر) على الحصص الوزارية بالرغبة في التأثير على العملية الانتخابية، ولاحقاً انتخابات رئاسة الجمهورية. إلا أن الشق الداخلي اللبناني لا يعبر إلا عن جانب واحد من المشكلة الأكبر، التي اكتسبت زوايا وتداعيات أكبر وأخطر نتيجة الطريقة الدراماتيكية التي شهدنا فيها الانسحاب الأميركي من أفغانستان.

بعد مشاهد مطار كابل، والتخمينات المتطائرة هنا وهناك حول مستقبل السياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط الكبير، لا يُلام المشككون إذا أدلوا بدلائهم... شماتة أو مناكفة أو تذاكياً أو تشكياً.

نعم، سمعنا منذ فترة غير قصيرة عن اقتناع بعض تيارات مؤسسة السلطة في واشنطن بفكرة «الفوضى المنظمة» وتعميمها في كيانات الشرق الأوسط. ثم إنه من واقع التجارب العربية العديدة، يوجد إيمان عربي مزمن على «نظرية المؤامرة» عند بحث أي تحرك أميركي. والحقيقة أن هذا الإيمان لم يتراجع، ولكن ليس بسبب الضعف والإحباط العربيين المزمنين فقط، بل أيضاً لأن واشنطن قلماً اكرتت باعتماد مقاربات جذرية صريحة أو مبدئية للقضايا الإقليمية الشائكة. وفي نهاية المطاف، منذ «الثورة الخمينية» وانقلاب واشنطن على الشاه عام 1979 تراجع نسبة الوثوق بالالتزامات الأميركية إزاء الأزمات الإقليمية، ابتداءً من القضية الفلسطينية، وانتهاءً بالتهديد التوسعي الإيراني، ومروراً بالتعامل أو التعايش مع «الإسلام السياسي».

هنا، تترام زيارة وفد وزراء «حكومة تصريف الأعمال» اللبنانية إلى نظام دمشق - بدعم من «حزب الله» ومباركة واشنطن - مع أحدث تجليات المسلسل التهجير في درعا، قلب منطقة الجنوب السوري.

وبالمناسبة، هذه المنطقة هي التي تشكل عقدة تقاطع مهمة لما يلي:

- الخط الاقتصادي الحيوي بين دمشق وعمّان، ومن عمّان إلى قلب المشرق العربي.
- العمق الاستراتيجي والسياسي العربي لدمشق المهّدة اليوم بموجة الهندسة الديموغرافية، بعد انتشار الميليشيات الإيرانية وتمركزها وتوطن بعضها في الجنوب السوري.
- الحزام الجغرافي والإثنوغرافي والمذهبي المتاخم لكل من الأردن شرقاً وإسرائيل غرباً. وعليه، قد يكون لهذه المنطقة نصيب من تحديد شكل «سوريا المستقبل» بعد إنجاز فرز مناطق النفوذ في مناطق الساحل (جبال العلويين ووادي النصارى)، وشمال حلب، وشرق الفرات، و«ممر طهران - بغداد - دمشق - بيروت».

إن واشنطن، التي تركت أفغانستان بعد حرب واحتلال استمر 20 سنة، تُعدّ اليوم للانسحاب من العراق الذي أشرفت على تغيير هويته السياسية وتركيبته الإثنوغرافية والمذهبية منذ 2003، ثم تغاضت عن التهجير الممنهج الذي مورس في سوريا على يدي تحالف تكتيكي إيراني - روسي. وبعد أربع سنوات من حكم الجمهوريين فرض فيها دونالد ترمب حقائق جديدة على الأرض في ما تبقى من فرص سلام فلسطيني - إسرائيلي قابل للحياة، ها قد عاد الديمقراطيون - منذ استعادتهم الحكم - إلى تسريع إيقاع عملية التطبيع مع طهران، وإعادة تأهيل نظام دمشق.

وبالتالي، نحن الآن في حقبة «رمادية» لا تخلو من «العبثية»... يُضحى فيها بالرؤية الاستراتيجية والمواقف المبدئية من أجل المصلحة الاستثنائية العابرة واللامتزمة.

هذا بالضبط، ما أفضى إلى النتيجة التي رأينا في أفغانستان، وما أخشى أن نكون موعودين بها في المنطقة العربية.

- "الفقر متعدد الأبعاد" ومصيبة اللبنانيين مع أثريائهم (تحليل) - حسام عيتاني - جريدة الشرق الأوسط - في 2021/9/4

تحذير جديد أطلقتته هذه المرة «لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا» (إسكوا) من تفاقم الانهيار الشامل في لبنان، ووصول تداعياته إلى فئات واسعة كانت في منأى عن معاناة الحرمان.

الموجز الذي حمل عنوان «الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان 2019 - 2021: واقع أليم وآفاق مبهمة» ينضم إلى عدد من التقارير المحلية والدولية التي ترسم صورة كالحة لحاضر ومستقبل اللبنانيين من كل النواحي، خصوصاً مع استمرار الاستعصاء السياسي، وامتناع التحالف السياسي الحاكم عن اتخاذ أي خطوة عملية للتخفيف من وطأة الأوضاع المتدهورة على المواطنين والمقيمين.

وكان «البنك الدولي» و«مرصد الأزمة» في الجامعة الأميركية في بيروت قد أشارا، في تقارير عدة، منذ أكثر من عام، إلى الارتفاع الهائل في نسبة الفقر، فيما تولّت جهات حقوقية، منها «المفكرة القانونية» و«نادي القضاة»، وغيرهما، التنبيه إلى تعميق الممارسات السياسية للأزمة الاقتصادية - الاجتماعية، عن وعي كامل.

الجديد في موجز السياسات الذي أصدرته «الإسكوا» هو تقديم تعريف جديد للفقر الذي يصفه بـ«الفقر متعدد الأبعاد»، الذي يتجاوز الحرمان المادي التقليدي ليشمل أيضاً الحرمان من الخدمات الصحية «والحصول على الأدوية، والخدمات والتعليم والعمل والمسكن والأصول والممتلكات».

يضيف الموجز المؤلف من ست صفحات أن الأسرة تُصنّف «بأنها تعاني من الفقر المتعدد الأبعاد، إذا كانت تعاني من وجه واحد أو أكثر من الحرمان، حتى وإن لم تكن فقيرة مادياً»، ويقدم مثلاً على ذلك أن «الأسرة المحرومة من التيار الكهربائي... يمكن أن تُصنّف فقيرة حسب مفهوم الفقر المتعدد الأبعاد، وذلك رغم إمكاناتها المادية التي تخولها الاشتراك في مولّد خاص للكهرباء، إذا كان ذلك متاحاً».

ليخلص الموجز إلى القول إنه «عند قياس أوجه الحرمان في لبنان، تصل نسبة الفقر المتعدد الأبعاد، بحسب أرقام (الإسكوا)، إلى 82 في المائة». أي أن ما يزيد على ثلاثة أرباع السكان بات في عداد الفقراء، حتى لو امتلك بعض القدرات المادية، ما دام غير قادر على الوصول إلى خدمات أساسية، مثل الأدوية والكهرباء والتعليم والرعاية الصحية.

وتقول «الإسكوا» إن نسبة من يعاني من الفقر المدقع متعدد الأبعاد من اللبنانيين تبلغ 34 في المائة، وتشمل الفئات التي يحيط بها أكثر من جانب واحد من الفقر الذي يحدده الموجز بستة أبعاد، هي عدم القدرة على توفير التعليم والصحة والخدمات العامة والمسكن والأصول والممتلكات، وأخيراً العمل والدخل. ويدخل في الأبعاد هذه عدد من المؤشرات التفصيلية.

ويقدم الموجز عدداً من الاقتراحات التي يرى واضعوه أنها تخفف من آثار الكارثة. وعلى غرار التقارير الأممية، لا تشير «الإسكوا» إلى كيفية تحقيق هذه الاقتراحات، ولا إلى العوائق السياسية التي تحول دون

ذلك، داعية إلى إنشاء صندوق وطني للتضامن المجتمعي، ووضع خطة إنفاذ للنهوض بالقطاع الخاص، وتحديدًا المؤسسات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، وإيلاء اهتمام بكبار السن، والعمل على زيادة إنتاج الكهرباء.

مفهوم أن اقتراحات كهذه تدخل في باب البدايات، وأن العجز عن الوصول إلى اتفاق سياسي يعيق الخروج من الهاوية التي يقبع لبنان في قعرها. من دون أن يعني ذلك أن الاتفاق المذكور وحده كفيل بعلاج الأمراض العضال التي تفتك باللبنانيين منذ عقود.

ومن النقاط اللافتة للانتباه في موجز «الإسكوا» تقديره أن في وسع «ذوي الثروات في لبنان، ونسبتهم لا تتجاوز 10 في المائة من مجموع السكان، تسديد كلفة القضاء على الفقر، من خلال تقديم مساهمات سنوية لا تتعدى نسبة اثنين في المائة من ثرواتهم».

ولئن كانت المنظمات التابعة للأمم المتحدة تتجنب في العادة تقديم استنتاجات تتم عن موقف سياسي أو انحياز إلى فئة دون غيرها، فإن هذه الملاحظة المحققة تطرح أسئلة عدة ليس عن مدى ارتباط «ذوي الثروات» باللبنانيين الآخرين، أو بالأحرى الانفصال الشاسع بين الجماعتين فحسب، بل عن مصدر هذه الثروات والغاية من جمعها، وسبب عدم تخصيص، ولو اثنين في المائة منها، على ما تقترح «الإسكوا» للقضاء على الفقر.

تبدو هنا المفارقة مدهشة بين الواقع الذي يصفه الموجز من فقر وحرمان، ورفض «ذوي الثروات» تخصيص فئات لا يُذكر من أموالهم لإنجاز مهمة القضاء - وليس التخفيف من الفقر ولا تقليصه - على الفقر.

واضعو الموجز ربما لا يعرفون ما يعرفه اللبنانيون من أن الثروات المشار إليها إنما جاءت من سبل الفساد في الداخل والخارج، وأن أصحابها غير معنيين برفاه مواطنيهم، بل إن هذه الثروات هي في واقع الأمر أدوات لتعميق التبعية، وتأييد الزعامات، ولو من خلال تجويع ملايين اللبنانيين وإذلالهم.

- لبنان بأمس الحاجة إلى برنامج طارئ لإرساء الاستقرار - عامر بساط - مركز كارنيغي

بعد مرور عامين تقريباً على الأزمة الاقتصادية اللبنانية، دخلت البلاد رسمياً النفق المظلم. ومع أن المسار الأفضل نحو التعافي الاقتصادي يقتضي تطبيق خطة طموحة للإصلاح الاقتصادي، يجب أيضاً التحلي بالواقعية. فمن المستبعد جداً الشروع في مثل هذه العملية الإصلاحية قبل إجراء الانتخابات النيابية والرئاسية المزمعة في العام 2022. وعلى الرغم من الانهيار الاقتصادي والمؤسساتي غير المسبوق، ما انفكت القيادة السياسية تعرقل أي إصلاح جدي من شأنه تهديد حصصها ومكاسبها في النظام القائم، وبالتالي نفوذها. في غضون ذلك، لم تنجح القوى التغييرية في المجتمع في تشكيل قادة يُعتد بهم ولا في صياغة برنامج يلقي أصداء إيجابية في صفوف اللبنانيين. ولا يبدو أن بوصلة الأحداث الإقليمية التي يقع لبنان رهينتها قد تؤول إلى تحقيق إنجازات حاسمة في القريب العاجل.

سيكون من الضروري في نهاية المطاف أن يطبق لبنان خطة إصلاحية شاملة، لكن قبل الوصول إلى تلك المرحلة عليه في المقام الأول أن يلجم انهياره نحو الهاوية بشكل فوري. فالنسيج الوطني يتمزق فيما الاقتصاد يقبع في حالة كساد، بينما التضخم يحلّق في مستويات قياسية. أما الليرة اللبنانية فماضية في سقوطها الحر، في ظل النقص المطّرد في السلع الأساسية، وانهيار النظام الصحي، وتسارع وتيرة الهجرة، وانتشار الفوضى المدنية، على وقع تنامي التشنّجات الطائفية بشكل مقلق.

على ضوء كل هذه المعطيات، من الضروري وضع برنامج طارئ لإرساء الاستقرار، يفضي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، التي قد يعتبرها البعض بدائية. تشمل هذه الأهداف وضع حدّ للكساد الاقتصادي وضخّ رأس المال الضروري في الاقتصاد، إضافةً إلى تغطية النقص الحاصل في الخدمات الأساسية، واستئناف الخدمات الحكومية الأساسية، وتحقيق استقرار سعر صرف الليرة والحفاظ عليه، وكبح جماح التضخم. ولكي تتكلّل كل هذه الأهداف بالنجاح، يجب أن يكون البرنامج الطارئ لإرساء الاستقرار خياراً قابلاً للتحقيق سياسياً، وبسيطاً بحيث يمكن الشروع فوراً في تطبيق بنوده – ضمن مهلة قصيرة لا تتجاوز المئة يوم – كما ينبغي أن يحقق نتائج ملموسة على جناح السرعة. ولا بدّ من الإشارة إلى أن هذا البرنامج الطارئ لإرساء الاستقرار لا يُراد به حلّ مشاكل لبنان البنوية والمؤسسية، أو وضع البلاد على سكة التعافي الاقتصادي الفعّال. لكن روح الاستقرار التي سيبيّنها هذا البرنامج الطارئ في الاقتصاد اللبناني ستمنح البلاد فرصة للوقوف على رجليها من أجل التصديّ للمشاكل الاقتصادية الأكثر حدة التي تحاصرهما من كل حذب وصوب.

أزمةٌ مستفحلة لا يقوى لبنان على تحمّلها

يمكن القول إن بداية مآسي لبنان الاقتصادية كانت شبيهة بأزمات الأسواق الناشئة عموماً. فقد بلغت ديون البلاد مستويات غير مستدامة، وفقد القطاع المصرفي ملاءته، وسط عجز هائل في ميزان المدفوعات. وقد أسفرت هذه الأزمة عن تداعيات مهولة، وإن متوقعة. فما كان من الحكومة إلا أن تخلّفت عن سداد ديونها في العام 2020، وتخلّت كذلك عن سياسة تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية أمام الدولار الأميركي. وسُرعان ما تهاوت قيمة الليرة بشكل كبير، وتهافت المودعون على المصارف، ما استتبع فرض قيود صارمة على حركة السحوبات من الودائع والتحويلات إلى الخارج. ونتيجةً لذلك، توقّف النشاط الاقتصادي، إذ قدّر صندوق النقد الدولي أن إجمالي الناتج المحلي سجّل انكماشاً بنسبة 34 في المئة في فترة 2020-2021. وترافق ذلك مع تسارع وتيرة التضخم، وارتفاع معدلات البطالة، وتآكل المداخيل والثروات، ما دفع أعداداً متزايدة من السكان نحو براثن الفقر.

لكن، من الضروري احتواء الأزمة، وكان يمكن احتواؤها من قبل. وقد أتت النتائج كارثية تحديداً بسبب التقاعس التام عن اتخاذ الإجراءات اللازمة. تُظهر قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي الخاصة بصندوق النقد الدولي 114 حالة شهدت فيها دول العالم انكماشاً بنسبة 10 في المئة أو أكثر خلال فترة سنتين. من بين هذه الحالات، إن معدل الانكماش في لبنان هو عاشر أسوأ معدّل في العالم، وهو الأسوأ على الإطلاق إذا استثنينا الحالات المرتبطة بالحروب. وقد سجّل لبنان خلال عامين فقط المستوى نفسه من الانهيار الذي

وصلت إليه فنزويلا - التي تُعطي نموذجًا عن دولة متوسطة الدخل تعاني من سوء إدارة وتخبّط في خضم أزمة مالية - خلال فترة ست سنوات.

كان يمكن ألا تصل الحالة في لبنان إلى هذا الدرك المأساوي. فما يصحّ وصفه بالضربات التي سدّتها الدولة اللبنانية إلى نفسها فاقمت بشكل كبير حدّة الأزمة، وأبرزها رفضها تطبيق خطة التعافي الاقتصادي التي أقرتها حكومة رئيس الوزراء السابق حسان دياب في نيسان/أبريل 2020، ما أدّى إلى فقدان الثقة بالدولة. ونتيجة لسوء إدارة خطة رفع الدعم في لبنان، حدث نقص في موارد الطاقة، وأثر ذلك بدوره على التغطية الكهربائية وإمدادات الوقود والماء والإنترنت وغيرها من الخدمات، ما أسهم في استفحال الانهيار. يُضاف إلى ذلك أن التأخر في التعامل مع القطاع المصرفي زاد الخسائر التي تكبّدها المودعون وفاقم تبخّر الثروات. أما التأخر غير المبرّر في إقرار قانون الكابيتال كونترول لفرض قيود على السحوبات النقدية والتحويلات المصرفية، فأدّى إلى تدفّق رؤوس أموال إلى الخارج كان يمكن (لا بل كان ينبغي) استخدامها لتحفيز الأنشطة الاقتصادية المحلية. علاوةً على ذلك، أسفرت السياسة النقدية غير المسؤولة عن ارتفاع معدلات التضخم وفاقمت انهيار العملة المحلية.

مع ذلك، لا تروي هذه التداعيات الفادحة على مستوى الاقتصاد الكلي القصة الكاملة لتدريج لبنان نحو القاع. بل خلّف هذا الإهمال الخبيث جروحًا وندوبًا يُرجّح أن تستمر طويلاً وقد لا تندمل بسهولة. يتمثّل أبرز هذه الندوب في الهجرة المتسارعة للشباب وذوي المهارات، وهم القلب النابض والمنتج للبنان. أما الجرح النازف الثاني فهو تقهقر قطاعات برمتها ساهمت في بناء هوية لبنان، وخصوصًا القطاعين التعليمي والصحي. والأسوأ أن البلاد تشهد راهناً موجةً من الشحن الطائفي والمذهبي الذي أعقبته تاريخياً فترات مديدة من العنف.

أهداف البرنامج الطارئ لإرساء الاستقرار

يُعتبر وضع برنامج طارئ لإرساء الاستقرار أولوية تهدف إلى الحدّ من العواقب الوخيمة التي خلّفتها الأزمة اللبنانية. في الأوضاع المثالية، تتولّى حكومة مستقلة تمتلك صلاحيات تشريعية طارئة بوضع هذا النوع من البرامج. لكن ذلك مستبعد في حالة لبنان. لذا، ينبغي أن يشكّل البرنامج الطارئ لإرساء الاستقرار خارطة طريق اقتصادية للحكومة التقليدية التي يجري التفاوض بشأن تأليفها راهناً، حتى وإن بقيت نتيجة هذه المحادثات مبهمة. علاوةً على ذلك، من المستحسن أن يجعل المجتمع الدولي تقديم المساعدات مشروطاً بتطبيق أي حكومة جديدة البرنامج الطارئ لإرساء الاستقرار.

لا بدّ من الإشارة إلى أن هذا البرنامج لن يعالج مشاكل لبنان الاقتصادية البنوية والمؤسسية، ولن يتمكّن من تحقيق استدامة القدرة على تحمّل الدين، أو إعادة هيكلة القطاع المصرفي، أو إصلاح النظام المالي، أو ردم الفجوة في ميزان مدفوعات المصرف المركزي. ولن ينطرق إلى أيّ من الإصلاحات القطاعية والإدارية والتنظيمية التي تشتد الحاجة إليها. وثمة عوامل أخرى، منها الانتخابات اللبنانية والتطوّرات الإقليمية، ستحدّد ما إذا سيشكّل هذا البرنامج نقطة انطلاق لتطبيق إصلاحات يُعتد بها.

إنهاء نظام الدعم وتنظيم حركة التحويلات النقدية

تتمثل النقطة الأولى التي يجب أن ينطلق منها البرنامج الطارئ لإرساء الاستقرار في إلغاء نظام الدعم غير المستدام والعشوائي. فباستثناء بعض الأصناف كالخبز والدواء، يجب أن تتماشى أسعار السلع المحلية مع الكلفة الفعلية للاستيراد. تسير الخطة الحالية في منحى تنازلي إلى أقصى حدّ، إذ إن الأغنياء يحصلون الآن على حصة غير متناسبة من السلع المدعومة بدل من هم بحاجة حقاً إلى المساعدة. وقد تسببت خطة الدعم بتراجع حاد في احتياطي العملات الأجنبية، ما سيعقّد على أقل تقدير المساعي التي ستبذل في نهاية المطاف لإعادة هيكلة القطاع المصرفي. علاوةً على ذلك، أدّى هذا النظام إلى استمرار أعمال التهريب والتخزين والأنشطة الرامية إلى تحقيق الربح التي تسببت بنقص حاد في الكثير من السلع، الأمر الذي يشلّ الاقتصاد في الوقت الراهن.

وفي حين يُعتبر إنهاء الدعم أمراً حتمياً، من المهم أن يلي هذه الخطوة بشكل فوري تطبيق نظام التحويلات النقدية لمساعدة الفئات الأكثر فقراً. واقع الحال أن تحديد أسعار السلع المستوردة تماشياً مع أسعارها بالعملات الأجنبية سيحدث صدمة تضخمية تصيب القدرة الشرائية لمجتمع يعاني الأمرين بسبب الأزمة التي يتخبط بها لبنان. لذا، ينبغي على البرنامج الطارئ لإرساء الاستقرار أن يعوّض للفئات المتأثرة من خلال تحويلات نقدية تتراوح بين 1 و1.5 مليار دولار. وقد باتت مثل هذه التحويلات أداة معيارية لإدارة الطلب، علماً بأن اقتصادات غنية وناشئة على السواء، كالأرجنتين والبرازيل وجنوب أفريقيا، استخدمتها خلال أزمة فيروس كورونا المستجد.

والأهم أن من الممكن الشروع في تنفيذ خطة التحويلات النقدية في غضون ثلاثة أشهر. وفي حال استهدفت وجهتها الصحيحة، ستكون قادرة على تغطية معظم السلة الاستهلاكية لمن هم بحاجة إلى المساعدة بصورة مشروعة. لا شكّ في أن محاولات عدّة ستبذل لإفساد الخطة وتحويلها إلى أداة للمحسوبية، واستغلالها لأغراض انتخابية. لذا، يتعيّن على البنك الدولي، بعد حملة التطعيم الناجحة التي انخرط فيها لمكافحة فيروس كوفيد-19، أن يؤدي دوراً أساسياً في تنفيذ خطة التحويلات النقدية ومراقبتها.

يمكن تطبيق خطة التحويلات النقدية هذه من دون اللجوء إلى احتياطي لبنان من العملات الأجنبية، إذ ثمة مبالغ خارجية كبيرة متاحة أمامه لصرفها على وجه السرعة، أولها قروض البنك الدولي التي تصل قيمتها إلى 546 مليون دولار، وتشمل القرض الموافق عليه أساساً بقيمة 246 مليون دولار لإنشاء شبكة أمان اجتماعي طارئة، إضافةً إلى إعادة توظيف أموال القروض الأخرى الموافق عليها. لكن الحصول على هذه الأموال مشروط أولاً بإنشاء الحكومة شبكة الأمان الاجتماعي التي علقت في متاهة بيروقراطية مستعصية. إضافةً إلى ذلك، ثمة مبلغ 370 مليون دولار من المساعدات الإنسانية التي تمّ الالتزام بتقديمها خلال مؤتمر المانحين الدوليين لدعم لبنان الذي انعقد في 4 آب/أغسطس 2021 برعاية فرنسا. أخيراً وليس آخراً، يجب أن تتمكن أي حكومة تتمتع بالمصداقية وتسعى إلى تنفيذ البرنامج الطارئ لإرساء الاستقرار، من جمع مبلغ إضافي يتراوح بين 300 و500 مليون دولار على شكل مساعدات إنسانية من وكالات حكومية وغير حكومية من دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأوروبية.

إضافةً إلى ذلك، وكجزء من الجهود العالمية من أجل مساعدة الدول في مكافحة وباء فيروس كورونا، يوشك صندوق النقد الدولي على توزيع مخصصات من حقوق السحب الخاصة لمرة واحدة إلى أعضائه كافة. وتُعتبر هذه المخصصات هدية غير مشروطة يمكن للحكومات استخدامها لأي غرض كان. وستبلغ حصة لبنان 607.2 ملايين وحدة (أي ما يعادل 860 مليون دولار)، وهي نعمة ضخمة وغير متوقعة لبلد هو بأمرٍ الحاجة إلى السيولة.

بالتأكيد، لا بدّ من توظيف هذه الأموال بصورة فورية في الاقتصاد، على أن يتم توجيهها على أفضل وجه لمساعدة القطاعات الإنتاجية. مع ذلك، تشي التجارب الدولية الأخيرة، ولا سيما خلال أزمة فيروس كورونا، بأن المنح التي تدعم الاستهلاك مباشرةً يمكن أن تكون فعالة أيضًا. علاوةً على ذلك، بلغ الاستياء ذروته في لبنان، ولا شك في أن المجتمع اللبناني يستحق تعويضًا سريعًا عن المعاناة الشديدة التي يعيشها ظلمًا. استئناف الخدمات الحكومية

يندرج استئناف المهام والخدمات الحكومية ضمن الأهداف الرئيسية للبرنامج الطارئ لإرساء الاستقرار. وتشير حسابات المؤلف إلى تراجع الإنفاق الحكومي من دون الفوائد بنسبة 60 في المئة بين العامين 2019 و2020، بعد تعديله ليتماشى مع التضخم المتنامي. من أجل توضيح صورة الانهيار، بلغت قيمة الإنفاق في العام 2019 حوالي 9 مليارات دولار وانخفضت إلى 2.5 مليارات دولار في العام 2020. أما بالنسبة إلى العام 2021، فالمعطيات لم تتوفر بعد ولكن المؤشرات تُنذر بتراجع أشد حدة. يعكس التدهور الهائل في الإنفاق الحكومي المعدّل ليتماشى مع التضخم المتنامي، تآكل القدرة الشرائية لأجور موظفي القطاع العام والغياب شبه التام للخدمات الحكومية الأساسية، مثل التعليم أو الرعاية الصحية أو صيانة البنى التحتية والمرافق أو حتى الأمن القومي. ويتعيّن على البرنامج الطارئ لإرساء الاستقرار تخصيص مبلغ 3 مليارات دولار بالحد الأدنى (إلى جانب برنامج التحويلات النقدية) لتمويل رفع أجور موظفي القطاع العام، والضمان الاجتماعي، وإعادة تنشيط التعليم الأساسي والخدمات الصحية، وذلك بهدف الاستئناف الطارئ للخدمات الحكومية.

شهدت الإيرادات العامة تراجعًا حادًا، وانخفضت من 9.5 مليارات دولار في العام 2019 إلى 2.3 مليارات دولار في العام 2020، وفق حسابات المؤلف. وبهدف تمويل المصاريف العامة والإنفاق الحكومي المذكور آنفًا، يجب أن يسعى البرنامج الطارئ لإرساء الاستقرار إلى تعزيز الإيرادات. من الصعب جدًا زيادة معدلات ضريبة الدخل الشخصي أو الضريبة على القيمة المضافة في البيئة الاقتصادية والسياسية الحالية في لبنان، ولكن تتوفر طرق أسهل نسبيًا لدرّ الإيرادات. فإعادة تقييم قواعد الرسوم الجمركية والضرائب على الأملاك لتتماشى مع الأسعار الفعلية قد تولّد نسبة هامة من الإيرادات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي أيضًا تعديل أسعار المنافع لتعبّر عن الكلفة الفعلية إلى زيادة الإيرادات. ولكن واقعيًا، لن تكفي مصادر الدخل الجديدة هذه لتمويل الإنفاق الإضافي. ويجب بالتالي أن يترافق البرنامج الطارئ لإرساء الاستقرار مع عقد مؤتمر دولي لدعم لبنان يهدف إلى سد الفجوة بين الإنفاق المطلوب والإيرادات المتوفرة. تثبيت قيمة الليرة

تشمل أيضًا أهداف البرنامج الرئيسية تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية وضبط التضخم. وبالفعل، إذا حشدت الحكومة المساعدات الخارجية كافة المذكورة آنفًا – ومن ضمنها قروض البنك الدولي وحقوق السحب الخاصة – وأنفقتها، ستساعد كمية الدولارات المتداولة في استقرار الليرة، وقد تؤدي إلى ارتفاع معتدل في قيمتها، ولكن هذا الارتفاع بالقيمة لن يكفي لإعادة إرساء الاستقرار النقدي.

يتضمن أيضًا البرنامج الطارئ لإرساء الاستقرار ثلاثة إجراءات أساسية ينبغي اتخاذها. أولاً، حان الوقت لبذل جهود حثيثة ترمي إلى وضع تدابير للسيطرة على تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج. ثانيًا، يتلقى لبنان نسبة كبيرة من رؤوس الأموال الوافدة، مثل الحوالات المالية والأموال الإنسانية. يضع البرنامج آلية تحرص على مركزية هذه التدفقات الوافدة وتحدد الأولويات المتعلقة بإنفاقها. وشاع استخدام هذا الإجراء خلال الأزمات التي حلت سابقًا باقتصادات ناشئة أخرى، ولا سيّما في الأرجنتين وتشيلي وكوريا الجنوبية. أما الإجراء الأخير والأهم ربما، فيتمثل بإحكام السيطرة على الزيادة الهائلة في كمية النقد المتداول منذ مطلع العام 2020.

إدارة العلاقات الدولية

تتناول النقطة الأخيرة الطريقة التي سيؤثر من خلالها البرنامج الطارئ لإرساء الاستقرار في التزام لبنان تجاه الجهات المانحة الأجنبية والمؤسسات المتعددة الأطراف. يجب منح الأولوية القصوى للتوصل إلى اتفاق مع البنك الدولي بشأن شبكة الأمان الاجتماعي الطارئة، وإعادة تخصيص القروض الأخرى الموافق عليها، وإتاحة المبالغ التي تعهدت الأطراف بتقديمها في المؤتمر الدولي الأخير لدعم لبنان. ومن المستحسن أيضًا عقد مؤتمر آخر لدعم لبنان في غضون ثلاثة أشهر، تُعرض خلاله النتائج التي تحققت في إطار البرنامج من أجل جمع الأموال لأغراض الموازنة العامة.

لا يخفى على أحد مدى تعقيد المفاوضات مع صندوق النقد الدولي ولا بدّ من التمسك بالواقعية في ما يتعلق باحتمالات نجاحها. يجب المباشرة فورًا بالنقاشات الفنية، ولا يجوز أن يرتهن تطبيق البرنامج باتفاق يُبرم بين لبنان وصندوق النقد الدولي. ستكون المفاوضات صعبة وسيفرض صندوق النقد الدولي تطبيق إجراءات تتجاوز نطاق البرنامج الطارئ لإرساء الاستقرار، وسيتمسك باستدامة القدرة على تحمّل الدين التي ستتطلب بدورها إعادة هيكلة القطاع المصرفي وإعادة رسملة المصرف المركزي، وعدم الاكتفاء بالتوصل إلى اتفاق مع الدائنين. وسيطالب أيضًا صندوق النقد الدولي بإصلاح هيكلية طموح للنظام المالي وبإصلاحات قطاعية وإدارية وتنظيمية من المستحيل على الأرجح تطبيقها قبل الانتخابات المرتقبة العام المقبل. وفي حال نجحت الحكومة في تنفيذ البرنامج الطارئ لإرساء الاستقرار، وفي حال اكتسب صانعو السياسات المكلفون بتنفيذه المصداقية، فقد تتمكن الحكومة نظريًا من ضمان اتفاق محدود مع صندوق النقد الدولي يرتكز على الوعود بالإصلاح بُعيد الانتخابات. ولكن من الأفضل عدم التعويل على هذه النتيجة.

خاتمة

لا شك في أن تطبيق برنامج طارئ لإرساء الاستقرار سيحمل معه تأثيرات إيجابية ملموسة. فقيمة برنامج التحويلات النقدية التي ستتراوح من 3 إلى 5 في المئة من إجمالي الناتج المحلي اللبناني ستكون أشبه بحقنة

اقتصادية منشّطة. أما استئناف الخدمات الحكومية، حتى مقابل رفع معدلات الضرائب، فسيسهم بدوره بشكل كبير في تحفيز التعافي الاقتصادي. ومن شأن تحديد قائمة أسعار أكثر تماشيًا مع كلفة السلع أن يخفّف من حدة النقص الحاصل في مواد أساسية مثل المحروقات والأدوية، ناهيك عن الحد من التهريب والتخزين. يُرجّح أن تؤدي هذه الإجراءات إلى رفع السيولة بالدولار الأميركي، وأن تتمكن المصارف من تحرير جزء محدود من ودائع المواطنين، وأن يعمد مصرف لبنان إلى إيقاف نزيف الاحتياطي، وأن تبدأ الليرة اللبنانية التي أنهكت وخسرت الكثير من قيمتها مسارها نحو التعافي، وإن بشكل متواضع. صحيحٌ أن معدلات التضخم سترتفع بدايةً نتيجة رفع الدعم، لكنها ستشهد انخفاضًا حادًا بعد أشهر قليلة عند الشروع في تشديد السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار في سعر صرف العملات الأجنبية.

مع أن البرنامج الطارئ لإرساء الاستقرار ليس الخطة الطموحة التي يحتاجها لبنان للخروج من مأزقه الاقتصادي الراهن، إلا أن الأولوية الأساسية اليوم يجب أن تعطى لوقف الانهيار الاقتصادي المتسارع في البلاد. فإذا تابع لبنان مساره المحفوف بالمخاطر هذا، قد لا يبقى هذا البلد قائمًا أصلًا حتى تُبذل جهود إعادة إعمارهِ وتغييره نحو الأفضل. سيأتي لا ريب وقت إطلاق خطة أشمل من أجل لبنان في المستقبل، لكن الأولوية الآن تقتضي الحفاظ على صمود لبنان ريثما يصبح جاهزًا للمرحلة المقبلة.

- Lebanese Lawyers Sue UK-Registered Company Over Beirut Port Blast - Financial Times - 22 Aug 2021

Lebanese lawyers have sued a UK-registered chemical company at the High Court in London over its alleged role in the massive explosion last year at Beirut's port that killed more than 200 people.

The lawsuit was filed against Savaro Ltd this month by the Beirut Bar Association and four others, including a survivor of the blast and the families of two people who were killed. It alleges that the chemical company failed to properly store or dispose of hundreds of tonnes of ammonium nitrate that ignited on August 4 last year, causing one of the largest non-nuclear explosions in history.

Lawyers said the case was an attempt to hold to account those allegedly responsible for the explosion, which devastated huge areas of Beirut, killed at least 218 people, wounded thousands of others and caused about \$4bn of damage to the Lebanese capital.

Families of the victims have increasingly pinned their hopes on international investigations to bring them justice, blaming Lebanon's ruling elite for hampering a domestic probe.

This case is being brought in London because Savaro, listed as a chemical wholesaler, is registered in the UK. The lawyers are seeking damages from the company, although these will be quantified later.

The legal challenge argues that Savaro owned the 2,750 tonnes of ammonium nitrate, which was destined in 2013 for an explosives company in Mozambique. The ageing ship transporting the cargo foundered in Beirut's port en route to southern Africa and the chemical material, which is used in explosives, was offloaded in 2014 to a port warehouse on the instructions of a Lebanese court.

Richard Slade, a lawyer at the eponymous legal firm that is representing Savaro, said the chemicals company "has never traded" and did not enter into the transactions referred to in the claim.

Slade said the company would make its defence "in due course". A new Savaro director was appointed on Friday, Ukrainian lawyer Volodymyr Hliadchenko, who said he had "acquired the company's corporate ownership".

The lawsuit is being led by Camille Abousleiman, a former Lebanese labour minister, and law firm Dechert, where he is a partner.

Abousleiman told the Financial Times he believed Savaro was the owner of the ammonium nitrate, and as such Savaro was responsible under Lebanese law for its proper storage, disposal and any damage caused by it.

"The victims and the surviving family members of the victims believe that anybody who has direct or indirect responsibility for this blast should be brought to justice, both criminal and civil, wherever there is jurisdiction," Abousleiman said. "I don't think anybody should escape justice in this particular horrendous situation."

An FT investigation last year found Savaro had made inquiries about the shipment in 2015, but the FT was not able to confirm whether the company

took further action after learning from a Lebanese court-issued report that more than half of the bags holding the ammonium nitrate were damaged.

Since its incorporation in 2006, Savaro has often filed accounts as a “dormant” firm.

“We are highly confident that we’re going to have evidence of who the beneficial owner is,” Abousleiman said last week, adding that he was seeking to include them in the claim. “We want to bring this person to justice either in England as part of the current action or in some other way.” He declined to comment on the newly declared owner.

Slade declined to comment on Savaro’s ownership.

The company had sought to begin liquidation proceedings in January but that process has been halted by the lawsuit.

Abousleiman said other potential defendants could be pursued.

**- Middle Eastern leaders have learnt not to count on the US -
Financial Times - 1 Sept 2021**

The limits to American geopolitical reach now on show in Afghanistan could yet lead to new ways of wielding power DAVID GARDNER Add to myFT Afghans struggle to show their credentials to western forces as they try and flee the country via Kabul airport evacuation flights © Akhter Gulfam/EPA/Shutterstock Share on twitter (opens new window) Share on facebook (opens new window) Share on linkedin (opens new window) Save David Gardner SEPTEMBER 1 2021 37 Print this page US foreign policy updates Sign up to myFT Daily Digest to be the first to know about US foreign policy news. The last American flight has left Kabul airport, to the din of celebratory Taliban gunfire. The US and western debacle in Afghanistan is setting off alarms from eastern Ukraine to the Taiwan Strait. The Taliban’s lightning seizure of the country after a 20-year war has spread a chill across Central and South Asia. Yet in the Middle East, arena of serial Anglo-American forays, leaders’ reaction to the US capitulation has been restrained. It was already dawning on allies and adversaries alike that they cannot count on the US. No one is blind to the military might the US possesses in unique abundance. But long before Washington accepted defeat in Afghanistan, the 2003 US-led invasion and occupation of Iraq

showed the limits to America's power and its inability to shape geopolitics in the region. Despite trillions of dollars spent in Iraq and Afghanistan on training and equipping their armed forces, an Iraqi army hollowed-out by corruption and sectarianism melted before the Isis onslaught from Syria in 2014, just as the Afghan military, left to its own devices by the US, imploded against the Taliban. But American unreliability has led leaders across the Middle East to start dialogue aimed at detente, rather than depending on outsiders. Critics worldwide have rounded on President Joe Biden for bungling the withdrawal from Afghanistan. Yet in the Middle East officials discern a pattern stretching back many presidencies. George W Bush chose to stay in Afghanistan while shifting US attention and resources to the fiasco in Iraq. This rekindled the ancient conflict between Sunni and Shia into region-wide proxy wars headed by Saudi Arabia and Iran or their clients. Barack Obama in 2013 failed to enforce his "red line" against the Syrian regime using nerve gas on the Sunni rebels Washington had egged on from the sidelines. Recommended Rachman Review podcast 24 min listen America's Afghan legacy Donald Trump was already heading chaotically for the exit in Syria and Iraq when, in February last year, he struck his withdrawal deal with the Taliban, undermining the Afghan government he did not even bother to consult. Most disconcerting for US allies, Trump declined to come to Saudi Arabia's aid after Iran exposed the kingdom's vulnerability with a devastating drone and missile attack on Saudi Aramco in 2019. Binning American security guarantees, Trump decided it was the Saudis, not the US, that had been attacked. "The basic problem is Arab dependence on foreigners, and then, when the foreigners change their policies, we're lost," a veteran Arab foreign minister observed before Trump's reaction to Iran's assault. Now Arab leaders are trying to get ahead of the wave of events before it crashes over them. Visceral enemies are talking to each other. Iran and Saudi Arabia, at loggerheads from Yemen to Syria and Iraq to Lebanon, began meeting in April. The United Arab Emirates and Egypt, on opposite sides to Turkey and Qatar in Libya's civil war, are trying to mend fences. Iraq, struggling to survive as a unitary state, last Sunday hosted a summit bringing together the region's adversaries. All this is tentative. Trump was offering blank cheques to Saudi Arabia and Israel. Yet Biden has been dismissive of the impulsive Mohammed bin Salman, crown prince and de facto Saudi ruler, and firmer towards an Israel encouraged by Trump to unilaterally annex occupied Palestinian territory. Last week, Israeli and Palestinian leaders met for the first time since Obama's peace efforts collapsed in 2014. But Biden now has to find a way of preventing the Afghan disaster from further

emboldening Iran. US policy has helped Tehran build a Shia axis across Arab land since the invasion of Iraq brought its coreligionist majority to power there. A key Biden objective is to revive the 2015 nuclear restraint deal Iran signed with the US and five world powers, from which Trump unilaterally withdrew in 2018. The US and its allies also want to restrain Iran's aggression and Tehran-backed Shia paramilitaries in the Levant and the Gulf. Indirect meetings in Vienna brought Washington and Tehran tantalisingly close to a nuclear deal before the election of new hardline Iranian president Ebrahim Raisi. He has said Iran will back a nuclear deal that lifts the sanctions Trump reimposed. The US says that is on the table in Vienna. But Biden may need to go further. The US withdrew from the 2015 deal unilaterally, but Iran only started breaching its nuclear limits a year later. Biden could start lifting sanctions just as unilaterally, setting a deadline for Iran to return verifiably to compliance. Iran may also be willing to collaborate with the US on Afghanistan (as it did after the 9/11 attacks) to guard against a re-incubation of Isis. The US and Iran were aligned against the group after it swept into Iraq from Syria in 2014. Iran needs economic relief, and Arab leaders want to concentrate on development and diversification away from oil — imperatives across a region bursting with the unmet expectations of young populations. The US withdrew from Afghanistan, even sharing intelligence with the Taliban, in line with its own perceived interests. In a region that has just been taught one more lesson in US unreliability, it would surely be worth Washington's while to explore the power of the self-interest of others.

- **Shifting geopolitics offer glimmer of hope for Lebanon's new government – David Gardner – 15 Sept 2021**

After squabbling for more than a year in a country with an economy in freefall, Lebanon's political and financial clans just greenlighted a new government. Yet nothing suggests Lebanon will escape the sectarian dynasties and superannuated warlords who have plundered its treasury, confiscated the wealth of its middle classes and wielded power without responsibility for decades.

The latest government, succeeding the one that resigned in August last year after a giant stockpile of chemicals exploded in the port of Beirut, leaving central districts of the capital in shreds, is headed by Najib Mikati, a billionaire telecoms tycoon who has been premier twice before.

It is a mix of technocrats and placemen, nominated by the country's Shia, Sunni, Christian and Druze power brokers. In this latest compromise, the puppeteers ostensibly share power without surrendering it. It follows a long

tug of war that paralysed policy and governance during a crisis the World Bank rates as one of the worst economic depressions since the mid-19th century. Leading economist and former Lebanese economy minister Nasser Saidi says real GDP has declined by a cumulative 45 per cent since 2018 and 77 per cent of Lebanon's population is below the poverty line, amid a mass exodus of doctors, engineers, teachers and consultants — the lifeblood of the formerly upper middle-income country.

The economy was felled by a compound fiscal, financial, debt, banking, currency and balance of payments crisis. All this was well advanced before the civic uprising of October 2019, the Covid pandemic, and last August's catastrophic port blast, one of the biggest non-nuclear explosions in history. While almost any government appears welcome, and better than armed conflict, the forces behind it have dug Lebanon into a worse hole than even the 1975-90 civil war. This temporary pause in digging has been welcomed by the country's foreign donors. Mikati has made the right noises about reform and the Lebanese are supposed to be grateful to the "poligarchs" that treat them as supplicants rather than citizens.

The new team does have some impressive members, such as health minister Firass Abiad, acclaimed leader of the fight against the pandemic, who has denounced Lebanon's unequal access to healthcare. Yet even if the government is serious about reform, it has only until general elections next May to make a mark. Its ultimate patrons look focused on doing the minimum necessary to muddle through until then.

The government will go back to the IMF, which, faced with Lebanese obfuscation, last year froze talks on a standby package French-led donors were prepared to back. But the political class is banking on the IMF releasing \$1.14bn in special drawing rights, reserve assets held by the fund. The outgoing caretaker government did much of the unpopular work of removing subsidies on fuel, medicines and bread. Its successor gets to issue 500,000 families with ration cards worth up to \$126 a month.

Yet will it be up to getting to grips with the fiscal crisis and fixing the exchange rate? The Lebanese pound has lost 90 per cent of its value against the dollar over the past two years, yet import levies are still at the artificial rate fixed in 1997 — a huge loss of revenue that is worth even more than the smuggling by the political factions.

The government is even less likely to restructure public debt, which is estimated to be at least twice the size of the economy, since that would mean restructuring an insolvent banking system and auditing central bank losses the last government estimated at \$50bn. Lebanese bankers and their political partners reaped windfall profits, which they kept lending back

to the government and central bank at ever rising rates. Recommended Rachman Review podcast 22 min listen Is Lebanon a failed state?

Having lent 70 per cent of their assets to a bankrupt state — leaving a hole in the banking system the government last year calculated at \$83bn — the banks still claim to be solvent. In fact, their strategy is to inflate themselves out of the crisis, forcing dollar depositors to withdraw in Lebanese pounds at a fraction of the market rate, an expropriation of Lebanese savings.

In an ideal world, what Lebanon needs is a new republic shorn of its parasitical political class. The mass protests that erupted two years ago were national and included all sects. But they have yet to come up with a structure or leadership able to challenge the traditional power brokers, who are strengthened by the exodus of Lebanon's middle and professional classes. Lebanese unable to leave will be even more dependent on sectarian patronage, however diminished.

Yet if the politics are the same, the geopolitics may be changing somewhat. France has been lobbying for a government of independents for a year, but recently President Emmanuel Macron targeted Iran, calling the new Iranian president, Ebrahim Raisi directly. Once Tehran assented to the new government, Hizbollah, its Lebanese paramilitary proxy, followed and, as a de facto parallel state, ensured the support of its Christian allies, headed by Michel Aoun, the president who had vetoed various cabinets.

This looks to be part of a pattern after the US withdrawal from Afghanistan, and its gradual pullback from Syria and Iraq. Regional actors from Iran to Saudi Arabia are exploring de-escalation. If that progresses, countries like Lebanon, arenas of deadly competing influences, might just benefit.